المؤسسات والكيانات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة - دراسة تاريخية:"

م.د امجد رسول علي
مركز دراسات الكوفة – جامعة الكوفة

Influential Institutions and Entities in U.S. Foreign Policy After the Cold War - A Historical Study:

Lecturer Dr. Amjad Rasul Ali
Kufa Studies Center – University of Kufa
amjedr.alawadi@uokufa.edu.iq

المستخلص:
ان دراسة الكيانات والمؤسسات المؤثرة في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة أمرًا بالغ الأهمية لفهم التحولات الجيوسياسية المعاصرة، ذلك أن الولايات المتحدة تمثل فاعلًا رئيسيًا في النظام الدولي، وتنعكس قراراتها على مسارات الأمن والاستقرار العالمي. اذ أن السياسة الخارجية الأمريكية ليست نتاج قرار فردي أو مؤسسة بعينها، بل هي عملية مركبة تتداخل فيها عوامل سياسية، اقتصادية، وفكرية، وتشكل السياسة الخارجية الأمريكية شبكة معقدة ومتداخلة من المؤسسات الرسمية مثل الرئاسة، الكونغرس، وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، إلى جانب مؤسسات غير رسمية كوكالات الاستخبارات، مراكز الأبحاث، وجماعات الضغط، مع دور مؤثر للإعلام في تشكيل الرأي العام. بعد الحرب الباردة، شهدت السياسة الأمريكية تحولات جوهرية مع تحديات جديدة أبرزها الإرهاب الدولي وصعود قوى عالمية جديدة، مما دفعها لاعتماد استراتيجيات شاملة تجمع بين القوة العسكرية، الدبلوماسية، والتحليل الاستخباراتي. ويظهر التنسيق بين هذه العناصر قدرة الولايات المتحدة على حماية مصالحها الاستراتيجية وتحقيق أهدافها العالمية، مع التكيف المستمر مع المتغيرات الدولية والتوازن بين المنافسة والتعاون مع القوى الكبرى مثل روسيا والصين.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات، الكيانات، السياسة الخارجية الامريكية، الحرب الباردة.

Abstract:
Studying the entities and institutions that influence the formulation of U.S. foreign policy is crucial to understanding contemporary geopolitical transformations, as the United States is a major actor in the international system, and its decisions are reflected in the trajectories of global security and stability. U.S. foreign policy is not the product of an individual decision or a specific institution, but rather a complex process in which political, economic, and intellectual factors intertwine and U.S. foreign policy forms a complex and intertwined network of official institutions such as the presidency, Congress, the State Department, and the Department of Defense, as well as informal institutions such as intelligence agencies, think tanks, and lobbyists, with an influential role for the media in shaping public opinion. After the Cold War, U.S. policy underwent fundamental transformations with new challenges, most notably international terrorism and the rise of new global powers, prompting them to adopt comprehensive strategies that combine military power, diplomacy, and intelligence analysis. The coordination between these elements demonstrates the ability of the United States to protect its strategic interests and achieve its global

goals, while constantly adapting to international changes and balancing competition and cooperation with major powers such as Russia and China.
Keywords: Institutions, Entities, U.S. Foreign Policy, Cold War.

المقدمة:

أهمية الموضوع

تُعد دراسة المؤسسات والكيانات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية أمرًا محوريًا لفهم التحولات الجيوسياسية المعاصرة، ذلك أن الولايات المتحدة ما زالت تمثل فاعلًا رئيسيًا في النظام الدولي، وتنعكس قراراتها على مسارات الأمن والاستقرار العالمي. إن تحليل دور المؤسسات الرسمية مثل الرئاسة والكونغرس ووزارة الخارجية، إلى جانب الكيانات غير الرسمية كجماعات الضغط ومراكز الأبحاث، يكشف عن أن السياسة الخارجية الأمريكية ليست نتاج قرار فردي أو مؤسسة بعينها، بل هي عملية مركبة تتداخل فيها عوامل سياسية، اقتصادية، وفكرية. كما أن أهمية هذا الموضوع تتعاظم في ظل التغيرات المتسارعة في النظام الدولي، مثل صعود قوى كبرى منافسة كالصين وروسيا، والتحديات العابرة للحدود كالإرهاب والأزمات الاقتصادية، ما يجعل فهم آليات صنع القرار الأمريكي ضرورة لفهم اتجاهات النظام العالمي.

إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية الرئيسة في السؤال :كيف أسهمت المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية: إلى أي مدى ما زالت المؤسسات الرسمية تحتفظ بدورها التقليدي في صنع القرار الخارجي؟ وكيف استطاعت الكيانات غير الرسمية – من لوبيات اقتصادية وسياسية وإعلامية – أن تمارس نفوذًا متناميًا على خيارات الولايات المتحدة الخارجية؟ وما أثر الأحداث الكبرى مثل هجمات ١١ سبتمبر، غزو العراق وأفغانستان، وصعود الصين وروسيا على ديناميكيات هذه المؤسسات؟ إن الإجابة عن هذه التساؤلات تتيح فهمًا أعمق للتوازن بين العوامل الداخلية والخارجية في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، وللآثار المترتبة على التفاعلات المؤسسية في سياق عالمي متغير.

فرضيات البحث

١. تأثير المؤسسات الرسمية على السياسة الخارجية الأمريكية:

المؤسسات الرسمية مثل الرئاسة، الكونغرس، وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع ما زالت تشكّل الفاعل المركزي في صياغة السياسة الخارجية، غير أن مستوى تأثيرها يتغير وفق الظروف السياسية والحزبية، وتوازن السلطات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

٢. دور المؤسسات غير الرسمية في توجيه القرار الخارجي:

الكيانات غير الرسمية – كجماعات الضغط ومراكز الأبحاث والإعلام – أصبحت ذات تأثير متنامٍ في صياغة القرار الخارجي، من خلال الضغط السياسي وصناعة الرأي العام، وتقديم رؤى بديلة لصناع القرار.

٣. تأثير الأحداث العالمية والتحولات الجيوسياسية:

الأحداث المفصلية منذ نهاية الحرب الباردة (انهيار الاتحاد السوفيتي، هجمات ١١ سبتمبر، صعود الصين وروسيا) أعادت صياغة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، ودفعت المؤسسات إلى تبني استراتيجيات أكثر مرونة وتعقيدًا.

٤. التفاعل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية:

العلاقة بين المؤسستين الرسمية وغير الرسمية ليست تنافسية فقط، بل تفاعلية تتسم بالتكامل أحيانًا وبالتعارض أحيانًا أخرى، وهو ما يجعل السياسة الخارجية نتاجًا لتوازنات داخلية بقدر ما هي استجابة للتحديات الخارجية.

٥. محدودية الهيمنة الأحادية الأمريكية:

بروز قوى كبرى وتغير موازين القوى العالمية قلل من قدرة الولايات المتحدة على ممارسة هيمنة أحادية مطلقة، ما أجبر مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية على تبني استراتيجيات براغماتية قائمة على التفاوض والتحالفات المتغيرة بدلًا من الهيمنة المباشرة.

أهداف البحث

- فهم الأدوار الرئيسية التي تضطلع بها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة.
- تحليل تأثير هذه المؤسسات على العلاقات الدولية للولايات المتحدة، ومدى تفاعلها مع الضغوط الداخلية والخارجية.
- استكشاف التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الأمريكية، ولا سيما في ظل أحداث مفصلية كالحرب على الإرهاب وصعود القوى المنافسة.
- توضيح طبيعة التفاعل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وكيف ينعكس ذلك على فعالية القرار الخارجي.
- تقديم رؤية تحليلية حول محدودية الهيمنة الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد، وما يترتب على ذلك من إعادة تشكيل لدور الولايات المتحدة ومؤسساتها في العالم.

منهجية البحث: تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي التحليلي، معتمدة على مراجعة الأدبيات الأكاديمية والمصادر الرسمية، بهدف تحليل وتقييم تأثير مختلف المؤسسات والكيانات. ينقسم البحث إلى عدة مباحث. تناول المبحث الأول السياق التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها، بينما تعمق المبحث الثاني في دور المؤسسات الرسمية التقليدية مثل البيت الأبيض، مجلس الأمن القومي، وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع. أما المبحث الثالث، فقد ركز على تحليل تأثير الكيانات غير الرسمية مثل مراكز الأبحاث، جماعات الضغط (اللوبيات)، والمؤسسات الإعلامية. وتضمن البحث استنتاجات حول مدى التغيير الذي طرأ على عملية صنع القرار، وإلى أي مدى أثرت هذه التعددية على فعالية السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

هيكلية البحث:

يتناول هذا البحث دور المؤسسات والكيانات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة. في المبحث الأول، تم تقديم الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية وتطورها عبر مراحلها التاريخية، مع التركيز على تحولاتها الرئيسية بعد الحرب الباردة .بينما المبحث الثاني يناقش المؤسسات الرسمية مثل الكونغرس، الرئاسة، وزارة الخارجية ووزارة والدفاع، ويستعرض دورها الحاسم في صنع السياسات الخارجية عبر المؤسسة التشريعية، التنفيذ والرقابة. أما المبحث الثالث، فيركز على المؤسسات غير الرسمية مثل مراكز الأبحاث، الشركات الكبرى والجماعات الضاغطة، ودورها الكبير في توجيه السياسة الخارجية، أو التأثير على خياراتها، وخاصة عبر الضغط السياسي والإعلامي.

في حين قام المبحث الرابع، بتحليل أحداث رئيسية مثل الحرب على الإرهاب بعد ١١ سبتمبر، والحروب في العراق وأفغانستان، بالإضافة إلى العلاقات المتغيرة مع روسيا والصين، وتأثير هذه الأحداث على صياغة السياسة الخارجية الأمريكية. كما يتناول الاتفاق النووي الإيراني وتأثير اللوبيات ومراكز الأبحاث عليه . بينما عرض المبحث الخامس لتأثير التحولات الكبرى على السياسة الخارجية، بما في ذلك صعود قوى جديدة مثل الصين وروسيا، والتحديات الاقتصادية والجيوسياسية التي تواجهها الولايات المتحدة، مع محاولة تحليلية لكيفية تفاعل المؤسسات الأمريكية مع هذه التغيرات.

يقدم البحث في النهاية نتائج حول مدى تأثير هذه المؤسسات على صنع القرار، ويوصي بمزيد من الدراسات حول تفاعلات المؤسسات في ظل التغيرات العالمية.

المبحث الاول: الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية

يقدم هذا المبحث إطارًا نظريًا شاملًا لتحليل السياسة الخارجية الأمريكية، معتمدًا على أهم المفاهيم والمراحل التاريخية، إضافة إلى تحديات ما بعد الحرب الباردة.

مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية:

السياسة الخارجية هي مجموعة من الاستراتيجيات والأهداف التي تضعها الدولة لتوجيه علاقاتها مع الدول والجهات الفاعلة الأخرى على الساحة الدولية. تُعدّ هذه السياسة أداةً أساسية لتحقيق المصالح الوطنية، سواء كانت اقتصادية، أو أمنية، أو ثقافية. ولتحقيق هذه الأهداف، تستخدم الدول مجموعة متنوعة من الأدوات التي تتراوح بين الدبلوماسية والتفاوض وصولاً إلى القوة العسكرية. ويتفق مع هذا المفهوم الأستاذ إسماعيل صبري مقلد في كتابه "السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية"، حيث يُعرّفها بأنها "مجموعة الأهداف والمبادئ التي تختارها الدولة لنفسها، وتضعها موضع التنفيذ" (مقلد، ١٩٨٨، ص. ٢٥). وعرفها آخرون، بأنها "مجموعة من الاستراتيجيات والأهداف التي تهدف إلى تحقيق المصالح الوطنية على الساحة الدولية". في حين يضيف ناي (٢٠١١، ص١٦-١٧) بُعدًا مهمًا بالتركيز على الأدوات المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف، حيث يرى أن السياسة الخارجية تعتمد على المزج بين (القوة الناعمة) مثل التأثير الثقافي والاقتصادي و(القوة الصلبة) مثل الاستخدام العسكري. ويتجلى هذا المزج في أمثلة تاريخية ومعاصرة، مثل التأثير الثقافي لهوليوود كأداة للقوة الناعمة أو التدخل العسكري في العراق كنموذج للقوة الصلبة. ويعتمد توظيف العوامل والادوات في العلاقات الدولية على متغيرات عديدة تسوغها، مثل طبيعة المصلحة والكلفة والنتائج، وبالمجمل فإن الدول العظمى تمارس سياستها بنهج فوقي مرتكزة على مقومات القوة بجميع جوانبها .(Abebe, 2009, p. 1354)

ولا تختلف السياسة الخارجية الأمريكية عن المحددات النظرية للتعريف وضوابطه، فهي نتاج تفاعل معقد بين العديد من العوامل والمؤسسات التي ترسم توجهات الولايات المتحدة نحو العالم الخارجي. ويتفق الباحثون على أن فهم السياسة الخارجية الأمريكية يتطلب إدراكًا لتاريخها الغني (ميد،٢٠٠١ ، ص. ١٧). ويضيف كيسنجر (١٩٩٤، ص. ١٧–١٨) أن هذه السياسة كانت تاريخيًا موجهة نحو حماية الحرية والديمقراطية، وهو ما ظهر جليًا في مراحل متعددة مثل فترة **الحرب الباردة**، حيث كان الهدف الرئيسي هو احتواء الاتحاد السوفيتي. ومنذ نهاية الحرب الباردة، أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية أكثر شمولية، حيث لم تعد تهدف فقط إلى حماية المصالح الأمريكية، بل أيضًا إلى تعزيز النظام الليبرالي العالمي. ومع ذلك، تواجه هذه السياسة اليوم تحديات جديدة، مثل صعود قوى عالمية منافسة وتزايد القضايا العابرة للحدود والتطور التكنولوجي السريع، مما يفرض عليها إعادة تقييم استراتيجياتها باستمرار.

ويشير عبد الوهاب الكيالي إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة لم تعد مقصورة على الجانب العسكري أو السياسي، بل انفتحت أيضًا على قضايا اقتصادية وإنسانية، مثل العولمة وانتشار قيم الديمقراطية حسب الرؤية الامريكية (الكيالي: ١٩٩٨، ص. ١١٢). كما يرى محمد السيد أن هذه السياسة تأثرت بالبنية الداخلية للولايات المتحدة ذاتها، حيث مارست جماعات الضغط والمصالح الاقتصادية الكبرى دورًا مهمًا في تحديد أولوياتها الدولية. (سليم :٢٠٠١، ص. ٨٧)

في حين يرى فواز جرجس أن مرحلة ما بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر شكلت نقطة تحول محورية، إذ تبنت الولايات المتحدة سياسة خارجية تميل إلى الطابع الأمني أكثر من أي وقت مضى، مما جعل قضايا مثل "الحرب على الإرهاب" تتقدم على غيرها من الملفات. ويرى أن هذا التحول أدى إلى توتر في العلاقات مع بعض الحلفاء الأوروبيين، وزاد من مشاعر العداء في الشرق الأوسط تجاه الولايات المتحدة. ويؤكد أن الولايات المتحدة واجهت معضلة: كيف تحافظ على صورتها كقوة تصدر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه تلجأ إلى القوة العسكرية والأمنية لتحقيق أهدافها .(Gerges, 2013, p. 112) .

وعليه، يمكن القول إن السياسة الخارجية الأمريكية تقوم على توازن دقيق بين المبادئ المعلنة والقوى الواقعية التي تحدد سلوكها. فهي من جهة ترفع شعارات عالمية مثل الحرية وحقوق الإنسان، ومن جهة أخرى تخضع لضغوط داخلية (الكونغرس، جماعات الضغط) وخارجية (توازنات القوى الكبرى والتنافس مع الصين وروسيا). وهذا التناقض يجعلها سياسة براغماتية متغيرة باستمرار، لكنها في جوهرها تهدف إلى تثبيت موقع الولايات المتحدة كقوة مركزية مهيمنة في النظام الدولي.

أهمية السياسة الخارجية الأمريكية في النظام الدولي

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، شكّلت الولايات المتحدة دوراً مركزياً في تشكيل النظام الدولي اعتماداً على مبادئ النظام الليبرالي العالمي. ولم يقتصر دورها على بناء المؤسسات الدولية التي لها اليد الطولى في إدارتها فحسب، بل شملت أيضاً وضع القواعد والمعايير التي تحكم العلاقات بين الدول، منطلقة من ثقلها الاقتصادي والعسكري، بما في ذلك المعايير المعلنة من نهجها السياسي مثل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطوير الاقتصاد العالمي المفتوح. وهذا النظام، الذي يُعد ركيزة أساسية في تنظيم العلاقات الدولية، أسهم في تحقيق قدر من الاستقرار النسبي بعد نهاية الحرب الباردة عبر دمج القوى الكبرى في أطر تعاونية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية(Ikenberry, 2011, pp. 13-14, 23)، وفي هذا السياق، تبرز الولايات المتحدة كقوة أساسية في الحفاظ على الأمن والاستقرار العالمي بالطريقة التي تضمن هيمنتها، خاصة من خلال تحالفاتها العسكرية كحلف الناتو، الذي يُعدّ، وفقًا لبريجنسكي أداة رئيسية للحفاظ على التوازن الجيوسياسي. ومع ذلك، يشير إلى أن دور الولايات المتحدة في النظام الدولي ليس ثابتًا، بل يتعرض لتحديات مستمرة(بريجنسكي:١٩٩٧، ص. ٣٨–٤٠)، هذه التحديات التي أشار إليها في التسعينيات، أصبحت أكثر وضوحًا اليوم مع صعود قوى منافسة مثل الصين، التي تقدم نماذج اقتصادية وسياسية بديلة، وروسيا، التي تسعى لتحدي النظام القائم من خلال مطامحها التوسعية لاستعادة مجدها الامبراطوري(Salim, 2001, p. 145)

كما أشارت وثائق السياسة الأمريكية الرسمية، ومنها استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠٠٢، إلى أن قيادة الولايات المتحدة للنظام العالمي ليست خيارًا، بل ضرورة لضمان الاستقرار العالمي والوقاية من التهديدات قبل وقوعها. لا سيما بعد تعقيدات المشهد العالمي، وهذا يعكس الطابع الوقائي والهجومي لسياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ بدايات القرن الحادي والعشرين. تُؤكد هذه الرؤية مكانة الولايات المتحدة ضمن إطار تعاوني يشمل مؤسسات مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية كركائز أساسية للنظام الدولي(U.S.Government.2002.pp.13.)

مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية

تطورت السياسة الخارجية الأمريكية عبر مراحل متعددة، بدءًا من الانعزالية في القرن التاسع عشر، وصولًا إلى الانفتاح على تفاعلات القارة الاوربية والعالم خلال القرن العشرين. فقد شهدت الولايات المتحدة تحولًا كبيرًا في سياساتها الخارجية مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تبنّت دور القائد العالمي، مُستندة إلى رؤية استراتيجية تهدف إلى حماية مصالحها وتعزيز قيم الديمقراطية التي تبنتها في النظام الدولي(Burton, 2020)

خلال الحرب الباردة، هيمنت سياسة "الاحتواء" لمواجهة الاتحاد السوفيتي، والتي ركزت على الحد من انتشار النفوذ الشيوعي عالميًا، كما أشار كينان وقد مثلت هذه المرحلة نقطة تحول حاسمة، إذ أصبحت الولايات المتحدة القوة الرائدة في العالم الغربي، وأرسَت أدوات جديدة للدبلوماسية، مثل التحالفات العسكرية والاستراتيجيات الاقتصادية، إضافة إلى استخدام القوة الناعمة في التأثير على سياسات الدول الأخرى (Kennan, 1951, pp. 45–47) . وبعد نهاية الحرب الباردة، شهدت السياسة الخارجية الأمريكية واقعا ملحوظًا مع ظهور نظام عالمي أحادي القطب بقيادتها. في هذه المرحلة، اتجهت سياستها نحو التدخلات العسكرية لحل النزاعات الدولية، كما حدث في حرب الخليج الأولى وأفغانستان. وقد وصف والت هذه المرحلة بـ "التوسع الليبرالي"، أي محاولة دمج المبادئ الديمقراطية مع الهيمنة العسكرية والاقتصادية. (Walt 2018, pp. 122–125) وفي الوقت نفسه، ظهرت قضايا جديدة تتطلب مقاربة مختلفة، مثل الحرب على الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر وفقًا لباسيفيج (Basevich 2002, pp203–205) بالإضافة إلى صعود قوى منافسة كبرى مثل الصين وروسيا كما أشار ماكفول (Makfoul 2018, pp. 152–155)هذه التحولات أظهرت أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على تحقيق استقرار كامل، بل تواجه تحديات كثيرة ومعقدة على المستوى الدولي فرضت عليها إعادة لتقييم

ستراتيجياتها واعادة ترتيب اولوياتها. فالسياسة الخارجية الأمريكية اليوم تواجه مرحلة جديدة من التحديات، تتميز بتآكل "النظام أحادي القطب" الذي استحكم لها عوده منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، فالعلامة الفارقة في الالفية الثانية هي نمو وصعود التعددية القطبية وسمتها العمالقة الآسيوية. فلم تعد الولايات المتحدة القوة المهيمنة بشكل مطلق، بل أصبحت تعمل في بيئة جيوسياسية أكثر تنافسية تشمل التحديات الاقتصادية والسياسية من الصين، والتدخلات العسكرية من روسيا، وظهور توازنات جديدة مع قوى صاعدة كالهند، إضافة إلى ظهور القضايا العابرة للحدود مثل التغير المناخي والأوبئة. هذه الظروف فرضت على الولايات المتحدة إعادة تقييم استراتيجياتها والتحول من سياسة الهيمنة المطلقة إلى سياسة تشاركية مع بقاء التفوق لضمان استمرار دورها القيادي في النظام الدولي (كيسنجر، ١٩٩٤، ص. ٧١٠–٧١٢) ؛ (كينان، ١٩٥١، ص. ٥٠–٥٢).

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الامريكية:

تتأثر السياسة الخارجية الأمريكية بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية من رأي عام ومراكز قوى، التي تعكس أولويات المجتمع الأمريكي وتؤثر على خيارات صناع القرار. فمثلًا، اللوبيات الاقتصادية والصناعية تلعب دورًا مؤثرًا في صياغة السياسات التجارية والاستثمارية، ما يعكس التوازن بين المصالح الوطنية والمصالح الخاصة للشركات الكبرى.(Council on Foreign Relations, 2023) كما يُعَدّ الرأي العام الأمريكي عاملًا مهمًا في توجيه قرارات السياسة الخارجية، حيث أظهرت الدراسات أنّ الجمهور لا يتأثر بالخسائر البشرية في النزاعات بشكل أوتوماتيكي، بل يوازن بين هذه التكاليف وإمكانية نجاح المهمة العسكرية، كما ظهر في حالة حرب العراق (Gelpi, Feaver, & Reifler, 2005/2006, pp. 7–46). من جهة أخرى، تؤثر العوامل الثقافية والإيديولوجية بشكل بارز على السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تستند الولايات المتحدة إلى جذور قوتها الناعمة عبر تعميم قيمها الثقافية والسياسية (مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان)، وتوظيف وسائل الإعلام والثقافة لترويج هذه القيم بما يتوافق مع مصالحها الاستراتيجية في مختلف مناطق العالم (Nye, 2004, pp. 10–15, 30–33; Schiller, 1976, pp. 9–12, 19–23). هذا التفاعل بين القيم والمصالح يشكّل أداة فعالة من القوة الناعمة، يمكن أن تؤثر على التحالفات والعلاقات الدولية.

أما على المستوى الخارجي، فقد غدت المنافسة بين القوى العظمى أكثر تعقيدًا وشدة، إذ ترتقي الصين اقتصاديًا وعسكريًا في مجالات التجارة والتقنية، مما يدفع الولايات المتحدة إلى تعزيز استراتيجيات دفاعية واقتصادية لمجابهة هذا التحدي (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٠). وفي الوقت ذاته، تمثل روسيا تحديًا أمنيًا واستراتيجيًا في أوروبا الشرقية، حيث تعارض توسُّع الناتو والنفوذ الأمريكي في مجالها الحيوي "اوربا الشرقية" (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٢١). ويُعبّر هذا التنافس عن التحول في رؤية واشنطن وسياستها من أحادية القطبية إلى صراعات متجددة بين القوى العظمى (مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠٢٢).وبطبيعة الحال فإن هذا المشهد العالمي، يرفع من وتيرة المواجهة في المناطق التي تشكل مجالا حيويا للمصالح الاستراتيجية للقوى المتنافسة.

كما أن التغيرات البيئية والتكنولوجية تشكل أيضًا عناصر مؤثرة في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة باعتبارها الراعي الاكبر لهذه القضايا. فالتغير المناخي والأزمات الإنسانية العابرة للحدود تتطلب من الولايات المتحدة التعاون مع الحلفاء والمؤسسات الدولية، مما يجعل عملية صنع القرار أكثر تعقيدًا ويزيد الحاجة إلى التنسيق بين المؤسسات الداخلية والخارجية (Drixhage, 2007). فسهولة انتشار التقنيات التكنولوجية ولا سيما العسكرية ترفع من احتمالات خلط الاوراق وتعقيد سبل المواجهة لصانع القرار الامريكي (CSIS, 2025, p. 3).

في النهاية، يمكن القول إن السياسة الخارجية الأمريكية هي نتاج شبكة من العوامل الداخلية والخارجية، تشمل المصالح الاقتصادية والأمنية، القيم الثقافية والسياسية، التفاعلات مع القوى العالمية، والتحديات العابرة للحدود، ما يجعلها سياسة ديناميكية ومتغيرة باستمرار (Carter, 2020, p. 7).

تحديات السياسة الخارجية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة

منذ نهاية الحرب الباردة، واجهت الولايات المتحدة تحديات جديدة أدت إلى تغييرات جوهرية في سياستها الخارجية. بعد فترة وجيزة من الأحادية القطبية، التي قادتها الولايات المتحدة، بدأ المشهد الجيوسياسي

يتغير بسرعة مع ظهور قوى جديدة تنافس النفوذ الأمريكي. يشير تقرير Trends Research & Advisory2024) إلى أن التغيرات التي شهدها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أدت إلى تآكل الهيمنة الأمريكية، فقد ظهرت الصين كقوة اقتصادية وعسكرية صاعدة، وروسيا كقوة تسعى لاستعادة نفوذها السابق، وهو ما أفرز عالمًا أكثر تعددية قطبية وتنافسًا.

لم تقتصر التحديات التي واجهتها الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة على الجانب الجيوسياسي فحسب، بل شملت أيضًا الجوانب الاقتصادية والأمنية. فقد أصبحت التهديدات غير التقليدية، مثل الإرهاب الدولي، عاملا أساسيًا في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. تشير النتائج التي وردت في تقرير لجنة ١١ سبتمبر إلى أن هذه الهجمات مثلت نقطة تحول حاسمة، دفعت الولايات المتحدة إلى تبني سياسات أكثر عدوانية لمكافحة الإرهاب، تجلت في التدخلات العسكرية في أفغانستان والعراق، وتعزيز آليات التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، بما في ذلك الدبلوماسية والدفاع الداخلي والعمل الاستخباراتي (The National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, 2004). إلى جانب ذلك، شكلت الصيرورات الاقتصادية ضغطًا إضافيًا على الولايات المتحدة. فقد بدأ العالم يشهد تحولًا نحو مرحلة "ما بعد أمريكا"، حيث تقلصت الهيمنة الأمريكية على الشؤون الاقتصادية والسياسية العالمية. وقد فُرض هذا التحول على الولايات المتحدة بسبب صعود قوى اقتصادية أخرى وتأثير الأزمات المالية العالمية، مما دفعها الى تبني سياسة خارجية تأخذ في الاعتبار هذا التغير في مسكها لعصى توازن القوى (محمود، ٢٠٢٤).

هذا التغير في ميزان القوى دفع الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في استراتيجياتها الخارجية، بما في ذلك تطوير شراكات اقتصادية جديدة، وتعزيز التحالفات التقليدية، وإعادة هيكلة سياساتها التجارية والاستثمارية لتحافظ على تحكمها بوتيرة التنافس مع القوى الصاعدة. كما أدرك صانعو القرار الأمريكيون أن هذه التحولات الاقتصادية تتفاعل مع التحديات الأمنية والسياسية، مما يقلص الخيارات ويحتم على صانع القرار خلق امكانات جديدة ليس أقلها التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية والأمنية والدبلوماسية لضمان استمرار النفوذ الأمريكي في النظام العالمي المتعدد الأقطاب (محمود، ٢٠٢٤).

تشكل العلاقات مع روسيا تحديًا رئيسيًا للسياسة الخارجية الأمريكية في العقدين الأخيرين. فمنذ وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة سنة ٢٠٠٠م، مدفوعا بطموح استعادة الإرث الامبراطوري، تصاعدت التوترات بين البلدين، وظهر ذلك جليًا في أحداث كضم روسيا لشبه جزيرة القرم في سنة ٢٠١٤م، وشبهات تدخلها في الانتخابات الأمريكية، وآخرها اجتياح اوكرانيا سنة٢٠٢٢م، مما أثار مخاوف واشنطن بشأن الأمن الإقليمي والدولي (Turner, 2025; McCourt, 2025). لا سيما بعد مخالفة تطورات المشهد العسكري للحرب مع اوكرانيا، بالإضافة إلى ذلك، تسعى روسيا لاستعادة نفوذها الجيوسياسي التقليدي عبر تعزيز قدراتها العسكرية والاقتصادية ودعم حلفائها في مناطق النزاع، ما يزيد من تعقيد السياسة الخارجية الأمريكية ويجبرها على تبني استراتيجيات مرنة. في هذا الإطار، يظهر الدور الحاسم للمؤسسات الأمريكية مثل البيت الأبيض، وزارة الدفاع، وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي في تحليل التحديات وتحديد الاستراتيجيات. كما تؤثر جهات أخرى مثل اللوبيات الاقتصادية، ومراكز الأبحاث، والبرلمان الأمريكي في صياغة السياسات. تؤكد هذه التفاعلات أن السياسة الخارجية الأمريكية ليست نتاجًا لظروف خارجية فقط، بل هي أيضًا نتيجة تنسيق معقد بين المؤسسات الحكومية، والمصالح الاقتصادية، والتأثيرات السياسية الداخلية، مما يجعل صنع القرار أكثر تعقيدًا ويستلزم استجماع قدرة الولايات المتحدة على التكيف مع التغيرات السريعة في المشهد الدولي (Turner, 2025; McCourt, 2025).

المبحث الثاني: المؤسسات والكيانات السياسية المؤثرة في السياسة الخارجية الامريكية

أ-الكونغرس: دوره في التأثير على السياسة الخارجية من خلال التشريعات والرقابة

يُعد الكونغرس الأمريكي من أبرز المؤسسات الرسمية المؤثرة في تشكيل السياسة الخارجية، حيث يتمتع بمجلسيه (الشيوخ والنواب) بصلاحيات دستورية واسعة تمكنه من التأثير المباشر على صياغة وتطبيق السياسات. وفقًا للدستور الأمريكي، يمتلك الكونغرس سلطات تشريعية حيوية، أبرزها سلطة إعلان الحرب، المصادقة على المعاهدات والموافقة على الميزانية المخصصة للشؤون الخارجية، كما هو منصوص عليه في المادة الأولى، القسم ٨ من الدستور الأمريكي (U.S. Constitution, Article I, Section 8, p. 12). علاوة على ذلك، قام الكونغرس بتعزيز دوره الرقابي من خلال سنّ تشريعات تهدف إلى تقييد صلاحيات الرئيس في بعض الحالات. من أبرز الأمثلة على ذلك قانون سلطات الحرب لعام ١٩٧٣، الذي يفرض على الرئيس إبلاغ الكونغرس خلال ٤٨ ساعة من إرسال قوات عسكرية إلى الخارج، ويقيد العمليات العسكرية بـ ٦٠ يومًا دون موافقة الكونغرس (Congress Research Service, 2025, p. 5).

كما يمارس الكونغرس الأمريكي دورًا رقابيًا محوريًا من خلال لجانه المتخصصة، ولا سيما لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب (House Committee on Foreign Affairs) ولجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ (Senate Foreign Relations Committee). تقوم هذه اللجان بعقد جلسات استماع للمسؤولين في وزارتي الخارجية والدفاع، مما يمنحها تأثيرًا مباشرًا في توجيه النقاش العام وصياغة المواقف المتعلقة بقضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية. وتُعد هذه الجلسات العلنية إحدى أهم أدوات الرقابة البرلمانية، إذ تُستخدم للتحقيق في السياسات الخارجية وتقييم فعاليتها، الأمر الذي يعزز من مستوى الشفافية والمسائلة داخل النظام السياسي الأمريكي. ان العلاقة التآثرية بين السلطة التنفيذية والمؤسسة التشريعية بما يتخللها من توازن دقيق في الصلاحيات ومراجعة معمقة لمشاريع القوانين والسياسات، خلقت رسوخا سياسيا استوعب القيم والتقاليد الامريكية وكيفها في بوتقة الأداء السياسي بالمستوى الذي يتساوق مع حجم الولايات المتحدة. (Fowler, 2015, pp)، (U.S. House Committee on Foreign Affairs, 2025).

ب-الرئاسة والبيت الأبيض: دور الرئيس ومستشاريه في صنع القرار الخارجي

تُعتبر الرئاسة الأمريكية المؤسسة الأكثر تأثيرًا في صياغة السياسة الخارجية، حيث يتمتع الرئيس بسلطات تنفيذية واسعة تمكنه من توجيه العلاقات الدولية والتفاعل مع القادة العالميين .kesingr,1994, p (123)، ويُعد هذا المنصب الأداة الرئيسة في تحديد الاستراتيجيات الكبرى للسياسة الخارجية، بما يشمل اتخاذ قرارات عاجلة خلال الأزمات مثل توجيه الضربات العسكرية أو عقد التحالفات الدولية. هذه السلطات التنفيذية تمنح الرئيس الأسبقية في حماية الأمن القومي للولايات المتحدة، خصوصًا خلال الأزمات مثل أزمة الصواريخ الكوبية (١٩٦٢) أو غزو العراق (٢٠٠٣)، حيث كان القرار النهائي مرهونًا بالرئيس مع استشارة مستشاريه، مستغلاً المرونة التي تمنحها له تشريعات الكونغرس بشأن منح صلاحية شن الحرب دون الرجوع لموافقة الكونغرس حسب مقتضيات التهديد الطارئ والمصلحة القومية العليا. رغم أن الدستور يمنح الكونغرس سلطة إعلان الحرب (U.S. Constitution, Art. I,) إلا أن الرؤساء الأمريكيين استخدموا سلطاتهم التنفيذية لتبرير التدخلات العسكرية دون إعلان حرب رسمي، ما أدى إلى ما يُعرف بـ "صراع صلاحيات الحرب (Congress Research Service, 2025). " ففي الواقع، لم يعلن الكونغرس الحرب رسميًا منذ الحرب العالمية الثانية، على الرغم من أن الولايات المتحدة شاركت في العديد من الصراعات العسكرية الكبرى منذ ذلك الحين. ويحيط الرئيس الأمريكي نفسه بمستشارين متخصصين في الشؤون الدولية، يشكلون العمود الفقري لعملية صنع القرار في البيت الأبيض. من أبرزهم، مستشار الأمن القومي، الذي يقدم للرئيس تقييمات يومية عن التهديدات الدولية ويضمن التنسيق بين الأجهزة المختلفة مثل وزارتي الخارجية والدفاع (Rothkopf, 2005, p. 45). إضافة إلى ذلك، يلعب مجلس الأمن القومي (NSC) دورًا محوريًا في تحليل الأوضاع العالمية وتقديم خيارات استراتيجية للرئيس، كما حدث في القرارات المتعلقة بالانتشار العسكري في سوريا والعراق، ما يضمن اتخاذ قرارات مدروسة بعناية، تعتمد على تقييم شامل للتهديدات والفرص (National

Security Council, 2005). كما تُبيّن الوثائق الرسمية مثل National Security Strategy 2017 أن البيت الأبيض يعتمد على تقارير الكونغرس والتقييمات الاستخباراتية لتحديد أولويات السياسة الخارجية، بما في ذلك التعامل مع الإرهاب، صعود الصين، والتحديات الكبرى (National Security Strategy, 2017, p. 12). وتُعد هذه الوثيقة جزءًا من "شبكة صنع القرار" التي تضمن تقييمًا شاملاً للفرص والتهديدات، وتساهم في صياغة استراتيجيات شاملة تمتد من العمليات العسكرية إلى الدبلوماسية الاقتصادية والتحالفات الدولية. إن هذا المنهج يعكس قدرة السياسة الخارجية الأمريكية على الجمع بين القوة الصلبة (التدخلات العسكرية) والقوة الناعمة (الدبلوماسية والتأثير السياسي)، مما يسمح للرئيس وصانعي القرار التكيف مع التغيرات المستمرة في البيئة الدولية، بما في ذلك التحديات العابرة للحدود والتقنيات الحديثة والتهديدات السيبرانية.

فضلا عن ذلك، تُظهر الدراسات التحليلية أن الرئيس الأمريكي يستخدم أدوات القوة الناعمة جنبًا إلى جنب مع القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، مثل فرض العقوبات الاقتصادية على الدول المعادية، دعم المنظمات الدولية وتعزيز التعاون الدبلوماسي مع الحلفاء. هذه الحيثيات تبين قدرة مؤسسة الرئاسة على تبني ديناميكيات متعددة الأبعاد في مواجهة التهديد والازمات، جمعت بين القوة الصلبة (العمليات العسكرية المباشرة، الانتشار العسكري والقدرات الاستخباراتية) والقوة الناعمة (الدبلوماسية، التحالفات الدولية والتأثير السياسي والاقتصادي) (Nye, 2004, pp. 11–13; Hooker, 2014, pp. 5–7). حيث يحيط الرئيس نفسه بمستشارين متخصصين في الشؤون الدولية، ويستفيد من التقييمات الاستخباراتية من وكالات مثل CIA وNSA، إضافةً إلى التقارير والتحليلات المقدمة من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي. كما تسمح هذه المنافذ المتعاضدة، مؤسسة الرئاسة بالاستجابة السريعة للتحديات العابرة للحدود، بما في ذلك الأزمات الاقتصادية، التهديدات السيبرانية، والكوارث البيئية العالمية، مما يجعل الرئاسة الأمريكية محورًا رئيسيًا في تحديد أولويات السياسة الخارجية وضمان استقرار النظام الدولي (Nye, 2004, pp. 15–18; Hooker, 2014, pp. 20–22).

ج-وزارة الخارجية الأمريكية: تأثير الوزارة في رسم وتنفيذ السياسات الخارجية

تحتل وزارة الخارجية الأمريكية موقعا محوريًا في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فهي تمثل الواجهة الدبلوماسية للبلاد وتدير شبكة واسعة من السفارات والقنصليات حول العالم لا توازيها أي وزارة في العالم. وباعتبارها قناة الاتصال الأساسية بين الحكومة الأمريكية والدول الأخرى، فهي تُنسق المفاوضات، تعزز التحالفات، وتروج للمصالح الأمريكية في الساحة الدولية (Kopp & Gillespie, 2011, pp. 3–5; U.S. Department of State, 2017). وتعمل الوزارة أيضًا على جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالسياسات الدولية والتهديدات الأمنية، وتقديم المشورة للرئيس والكونغرس حول أفضل السبل وأنسب الخيارات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبلد. إضافة إلى ذلك، تقوم بتنفيذ برامج المساعدات الخارجية، ودعم المؤسسات الدولية، والمشاركة في حل النزاعات الإقليمية، ما يجعلها محورًا أساسيًا في توظيف القوة الناعمة الأمريكية من خلال الدبلوماسية الثقافية والاقتصادية. كما يُعد تنسيق وزارة الخارجية مع البيت الأبيض ووزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي عنصرًا حاسمًا في صياغة سياسات شاملة ومتوازنة تجمع عناصر القوة وأنواعها، لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الخارجية.

الأدوار والمسؤوليات الرئيسية

- **القيادة الدبلوماسية:** على رأسها وزير الخارجية، الذي يُعتبر كبير الدبلوماسيين والمستشار الرئيسي للرئيس، متحكمًا في إدارة الدبلوماسية اليومية وتوجيه البعثات الخارجية لتعزيز مصالح البلد. (U.S. Department of State, 2017).
- **جمع وتحليل المعلومات** :تقوم الوزارة بجمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية والسياسية والاقتصادية، وتقديمها للرئيس والكونغرس لدعم اتخاذ القرارات السياسية والاستراتيجية أزاء القضايا العالمية صغيرها وكبيرها.(U.S. Department of State, 2017)
- **التنسيق الاستراتيجي:** تلعب وزارة الخارجية الأمريكية دورًا كبيرا في تقديم التحليلات والتوصيات الاستراتيجية للرئيس والكونغرس، مما يعزز عملية صنع القرار في السياسة الخارجية. فيما يتعلق بالأزمة السورية مثلا، قدمت الوزارة توصيات استراتيجية تتضمن تعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال دعم بناء القدرات المؤسسية للمجالس المحلية في سوريا. على سبيل المثال، أوصت الوزارة بتبني سياسة "سوريا واحدة" تركز على المجالس الإقليمية كوسيلة لتعزيز الحكم المحلي والمشاركة المجتمعية، مما يسهم في استقرار المناطق المحررة (Congressional Research Service, 2025).
- **التدخل في النزاعات العالمية :**أشارت وثائق رسمية إلى دور الوزارة في إدارة النزاعات مثل الحرب في أفغانستان والعراق، من خلال تنسيق التحالف الدولي، دعم مؤسسات الدولة المحلية وتعزيز برامج التنمية وحقوق الإنسان(U.S. Department of State, 2019,p12.) . كما لعبت الوزارة دورًا في الوساطة بين إسرائيل وفلسطين عبر تقديم مقترحات دبلوماسية واضحة (U.S. Department of State, 2018,p9.)
- **التعامل مع التحديات العالمية :**تمارس دورًا محوريًا في إدارة النزاعات الدولية من خلال التنسيق مع الحلفاء، دعم مؤسسات الدولة المحلية وتعزيز برامج التنمية وحقوق الإنسان. على سبيل المثال، في حالة أفغانستان والعراق، أشارت تقارير المفتش العام الخاص بإعادة إعمار أفغانستان، بما في ذلك قضايا الفساد وإعادة دمج المقاتلين السابقين، وهو ما أثر على استقرار المنطقة (Special Inspector General for Afghanistan Reconstruction, 2019). كما تعمل الوزارة على الوساطة في النزاعات الإقليمية، مثل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، من خلال تقديم مقترحات دبلوماسية ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان، بما يعزز استقرار المنطقة ويضمن حماية المصالح الأمريكية (U.S. Department of State, 2018). يوضح هذا النهج كيف توظف وزارة الخارجية أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، بالتوازي مع التنسيق مع البيت الأبيض ووزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي لصنع قرارات شاملة ومتوازنة.
- **القوة الناعمة والدبلوماسية العامة:** تُسهم الوزارة في تعزيز صورة الولايات المتحدة عالميًا عبر البرامج الثقافية والتعليمية، والمساعدات الخارجية، والدبلوماسية الاقتصادية (Kopp & Gillespie, 2011, pp. 5–7).
- **التكامل مع المؤسسات الأخرى:** تعمل وزارة الخارجية بالتوازي مع البيت الأبيض ووزارة الدفاع ووكالات الاستخبارات لضمان سياسة خارجية متسقة، حيث توفر وزارة الدفاع الخيارات العسكرية، بينما تقدم وزارة الخارجية الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية لحل النزاعات، وتدير برامج المساعدات الخارجية لتعزيز النفوذ الأمريكي (Ikenberry, 2011,p55.)

د-وزارة الدفاع والاستخبارات: دور الأجهزة العسكرية والاستخباراتية في توجيه السياسات الدولية

تشغل وزارة الدفاع ومجتمع الاستخبارات موقعا مهما في دعم السياسة الخارجية للولايات المتحدة، إذ تشكلان العمودين الرئيسيين للقدرة العسكرية والاستخباراتية للدولة. فوزارة الدفاع تمثل الأداة الأساسية للقوة الصلبة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، حيث تتولى إدارة القوات المسلحة وتوجيه العمليات العسكرية في الخارج لضمان أمن الدولة وتوفر الأدوات والامكانات والقدرات العسكرية اللازمة لحماية الأمن القومي وتنفيذ الاستراتيجيات الدفاعية والهجومية، بينما يزود مجتمع الاستخبارات مؤسسة الرئاسة ووزارة الخارجية بمعلومات دقيقة وتحليلات استراتيجية وسيناريوهات عمل عديدة، حول التهديدات الدولية. ويعكس التنسيق بين هاتين المؤسستين القدرة الأمريكية على الجمع بين القوة الصلبة والمعرفة

الاستخباراتية لضمان استقرار النظام الدولي وتحقيق مصالح البلاد على الصعيد العالمي.. وفقًا لما تذكره وزارة الدفاع الأمريكية، فإن مهمتها الرئيسية تتضمن توفير القوات العسكرية اللازمة لردع الحرب وحماية المصالح الوطنية، إضافة إلى تنسيق العمليات العسكرية وتطوير السياسات الدفاعية وإدارة الميزانية العسكرية، وهو ما يعكس الدور الأساسي للبنتاغون في تنفيذ استراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية عبر القوة الصلبة (U.S. Department of Defense, 2025). فعلى سبيل المثال، لعبت وزارة الدفاع دورًا كبيرا

في تنفيذ سياسة مكافحة الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث قادت التدخلات العسكرية في أفغانستان والعراق، محدثة التأثير المباشر على العلاقات الدولية والسياسة الخارجية الأمريكية (Bacevich, 2002, p. 78). كما أنها تقدم تقييمات استخباراتية حول التهديدات الدولية، ما يجعلها شريكًا أساسيًا في عملية صنع القرار الأمني (U.S. Department of Defense, 2017, p. 12).

وكالات الاستخبارات: محور صنع القرار

تشغل وكالات الاستخبارات مثل وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) ووكالة الأمن القومي (NSA) دورا رئيسيا في جمع وتحليل المعلومات من مختلف أنحاء العالم، وتقديم تقديرات استراتيجية لصناع القرار. وتشير وثائق الـCIA الرسمية إلى أن الوكالة تتحمل مسؤولية جمع المعلومات الاستخباراتية، تحليلها وتقديمها الى صانعي السياسة، ما يجعلها عنصرًا رئيسيًا في رسم السياسة الخارجية (Central Intelligence Agency, n.d.). كما يوضح (بامفورد) في كتابه The Puzzle Palace أن وكالة الأمن القومي تُعنى بعمليات واسعة النطاق للتنصت على الاتصالات الدولية ومراقبة البيانات، مستفيدة من التفوق التكنلوجي، ما يعكس دورها العميق في دعم القرارات الأمنية والعسكرية الأمريكية (Bamford, 1982, p. 25). أما وكالة الأمن القومي (NSA)، فقد تأسست عام ١٩٥٢ لتكون جهازًا مختصًا بالاستخبارات الإشارية (SIGINT). ويؤكد (بامفورد) أن الوكالة تقوم بعمليات واسعة لمراقبة الاتصالات الدولية وجمع البيانات، ما كان لذلك من دور حاسم في أزمات استراتيجية مثل أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، حيث مكّن اعتراض الاتصالات إدارة (كينيدي) من تقييم حجم الخطر السوفيتي واتخاذ قرارات دقيقة (Bamford, 1982, p. 115). تحليليًا، يتجاوز الدور الاستخباراتي لهذه الوكالات جمع المعلومات، ليصبح أداة فعّالة لصياغة السياسات الأمريكية. فالتقارير الاستخباراتية، مثل "التقييمات الاستخباراتية الوطنية" (NIEs)، تقدم سيناريوهات مستقبلية وتقديرات للمخاطر والفرص على الساحة الدولية، ما يمكّن صناع القرار من توجيه السياسة الخارجية وفق فهم دقيق للمستجدات (Treverton, 2001, p. 88). ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن الاستخبارات الأمريكية ليست مجرد أداة مساعدة، بل تشكل جزءًا مفصليا من عقلية صنع السياسات، حيث تتكامل مع الاعتبارات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية. كما تجدر الاشارة الى العمل التكاملي بين الوزارتين والذي أحيانا يكون تنافسي في عملية توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ويُعد ذلك تجسيدًا لما وصفه غراهام أليسون في نموذجه البيروقراطي حول صنع القرار، حيث تتقاطع أولويات المؤسسات المختلفة وتتنافس أحيانًا لتحديد مسار السياسة الخارجية (Allison, 1971, pp. 162–170).

إذن السمة التعاضدية والفرادة التخصصية هما العنصران الجامعين للمؤسسات الرسمية المعنية في الشأن الخارجي في الولايات المتحدة، مما أكسبها مواكبة فوقية حافظت فيها على هيمنتها وهي تمارس نفوذها العالمي متكيفة مع التحديات.

المبحث الثالث: المؤسسات والكيانات غير الرسمية المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية

أ-مراكز الأبحاث (Think Tanks) ودورها في صياغة الأفكار والمفاهيم المؤثرة على السياسة الخارجية

تمثل مراكز الأبحاث، المعروفة باسم "مراكز الفكر" (Think Tanks)، عنصرا مؤثرا في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية. فهي ليست مجرد مؤسسات أكاديمية، بل بمثابة قنوات حيوية تربط بين الأوساط الأكاديمية وصناع القرار، من خلال ما ترفده لصناع القرار سواء على المستويين التشريعي والتنفيذي من دراسات وابحاث ومصادر معرفة أساسها التحليل العميق والتقييم الإستراتيجي لجميع مجريات الشأن العالمي. وكما أوضحت (ديان ستون)، فإن هذه المراكز تسعى للمشاركة المباشرة في صنع السياسات عبر تقديم تحليلات دقيقة وتشكيل النقاش العام حول القضايا الرئيسية (Stone, 1997, p. 2). يُعتبر وجودها كجزء من "القطاع الثالث" مكملًا للحكومة والقطاع الخاص، حيث توفر لصناع القرار تحليلات موثوقة وملائمة، حسبما أشار جيمس ماكغان (McGann, 2016, pp. 5-7). وتتنوع هذه المراكز في توجهاتها ومصادر تمويلها:

١-مجلس العلاقات الخارجية (CFR): يعد من أعرق المراكز، تأسس سنة ١٩٢١م. له دورًا بارز في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة في قضايا الأمن القومي. فعلى سبيل المثال، بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، قدم المجلس تحليلًا شاملًا وعمليا، للتحديات الجديدة للإرهاب العالمي، وساعد في صياغة استراتيجيات مكافحة الإرهاب والتعاون الدولي. بلغت إيراداته في السنة المالية ٢٠٢٤ نحو ٩٨,٢ مليون دولار أمريكي (Council on Foreign Relations, 2024, p. 12).

٢-معهد بروكينغز: تأسس سنة ١٩١٦م، ويُمثل التيار الليبرالي. وفي فترة الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨م، قدم المعهد تحليلات مفصلة ودراسات قيمة حول كيفية تأثير السياسات النقدية والمالية على الاقتصاد العالمي، مما ساعد الإدارة الأمريكية في صياغة حزم التحفيز الاقتصادي. بلغت إيراداته في السنة المالية ٢٠٢٣ نحو ١١٨,٨ مليون دولار أمريكي (The Brookings Institution, 2023, p. 38).

٣-مؤسسة هيريتيج (Heritage Foundation): من أبرز المراكز المحافظة، تأسست سنة ١٩٧٣م، كان لها تأثير كبير على السياسات خلال عهد الرئيس رونالد ريغان (١٩٨١-١٩٨٩م)، واستمر تأثيرها في فترات لاحقة. على سبيل المثال، ساهمت تقاريرها في تشكيل وتأطير مواقف الإدارات الجمهورية بشأن قضايا خارجية حرجة، مثل الدفاع الصاروخي وتقليص الإنفاق الحكومي. بلغت إيراداتها في السنة المالية ٢٠٢٣ نحو ١٠١,٩ مليون دولار أمريكي (The Heritage Foundation, 2023, p. 35).

مراكز الأبحاث: جدلية التأثير والاستقلالية

تضحى مراكز الأبحاث بقدر من الاستقلالية التي تمكّنها من تقديم رؤى وطروحات غير مقيدة بالسياسات الحكومية، إلا أن هذه الاستقلالية غالبًا ما تكون موضوع نقاش، (Drezner, 2017, p. 47). ويبدو الامر جليا في المراكز التي تتقاضى تمويلًا من الشركات المرتبطة بوزارة الدفاع، حيث يمكن أن يوجه هذا الدعم أبحاثها نحو قضايا تخدم مصالح تلك الشركات، مما أثار نقاشات حول حيادها، كما أشار (ستيفن والت) في كتابه جحيم النوايا الحسنة (Walt, 2018, p. 108). ويمتد هذا التأثير إلى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية. إذ تعمل مراكز الأبحاث في واشنطن على صياغة السياسات الأمريكية تجاه المنطقة، وتوجيه أبحاثها بما يتماشى مع المصالح الأمريكية الإقليمية (الحمادي، ٢٠١٨)

التكامل مع المؤسسات الرسمية وأثر الاستراتيجيات

تشغل مراكز الأبحاث دورًا تكامليًا مع المؤسسات الرسمية مثل البيت الأبيض، وزارة الخارجية ووزارة الدفاع. فهي لا تقتصر على تحليل القضايا التقليدية، بل تقدم دراسات استشرافية لتقييم مخاطر الصراعات والأزمات المستقبلية، وتوفر رؤى بديلة وطروحات لأكثر من سيناريو محتمل، مما يوفر لصناع القرار خيارات متنوعة. على سبيل المثال، ساهمت في فهم التهديدات العالمية، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي في التسعينات، حللت مراكز مثل RAND تحركات روسيا ومستقبل حلف الناتو، مما ساعد صناع القرار الأمريكيين في ضبط التوازنات الدولية (Drezner, 2017, p. 50). ولتوسيع نطاق تأثيرها، تستخدم

مراكز الأبحاث أدوات متعددة. فهي تستفيد من الإعلام ووسائل التواصل الحديثة لنشر نتائج دراساتها ومؤتمراتها، مما يؤثر بشكل غير مباشر على الرأي العام وصناع القرار (Drezner, 2017, p. 123). كما تعقد ورش عمل مشتركة مع الهيئات الحكومية والمؤسسات الدولية، مما يضمن أن الأبحاث الأكاديمية تترجم إلى سياسات عملية. هذه المراكز ليست كيانات منعزلة، بل هي جزء من شبكة نفوذ مترابطة تضم مسؤولين حكوميين وشركات القطاع الخاص، مما يجعلها أدوات فاعلة في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية.

دور جماعات الضغط في السياسة الخارجية الأمريكية

تشكل جماعات الضغط (Lobbyists) مكونًا أساسيًا في النظام السياسي الأمريكي، حيث تمارس نفوذًا هائلاً على عملية صنع القرار، من خلال ممارسة الضغط والاغراء على القيادات سواء التشريعية ام التنفيذية، خاصة في مجال السياسة الخارجية. فهي جماعات منظمة تمثل مصالح محددة، وتسعى للتأثير على صانعي القرار والسياسات العامة من خلال وسائل مباشرة كالاتصالات مع المشرّعين، أو غير مباشرة مثل الحملات الإعلامية وتمويل الانتخابات، وذلك بهدف تمرير سياسات وتشريعات تخدم أهدافها الخاصة. (Holyoke, p4) وليست مجرد مجموعات مصالح، بل هي بمثابة وسطاء محترفون يعملون على تمثيل مصالح معينة، سواء كانت لشركات، أو دول أجنبية، أو منظمات غير حكومية، أمام صناع القرار في الحكومة الأمريكية، وتحديدًا في الكونغرس والبيت الأبيض.

آليات عمل جماعات الضغط وتأثيرها

يعود مصطلح "الضغط" إلى القرن التاسع عشر، عندما كان وكلاء المصالح ينتظرون في ردهات (Lobby) الفنادق القريبة من مبنى الكونغرس للتحدث مع المشرّعين (Baumgartner & Leech, 2012, p. 3). اليوم، تطورت هذه الممارسة لتصبح جزءًا راسخًا من العملية السياسية، حيث توظف هذه الجماعات تمويلا ضخما وخبراء وعلاقات واسعة لتوجيه السياسات لخدمة أجنداتها. على سبيل المثال، تلعب جماعات الضغط الأجنبية دورًا كبيرًا في صياغة السياسة الخارجية. فمن خلال تقديم الهدايا، والرشاوى وتنظيم الحملات الإعلامية، وتوفير التبرعات السياسية، تسعى هذه الجماعات إلى إقناع المشرّعين بتبني مواقف تدعم مصالح دولها أو شركاتها، (Mearsheimer & Walt, 2007, p. 111). هذا التأثير قد يظهر في شكل:

-زيادة المساعدات العسكرية لدولة معينة.

-إقرار عقوبات اقتصادية ضد دول أخرى.

-دعم صفقات تجارية تخدم مصالح طرف خارجي.

إن هذا النفوذ يثير دائمًا نقاشات حول مدى حيادية السياسة الخارجية الأمريكية، وهل هي تخدم المصالح الوطنية في المقام الأول، أم أنها تتأثر بشكل كبير بمصالح خاصة مدفوعة من جماعات ضغط نافذة.

أ-اللوبي الإسرائيلي (الآيباك) قوة مؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية

يُعتبر اللوبي الإسرائيلي، والذي تُمثل لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (AIPAC) أحد أبرز مكوناته، أحد أقوى جماعات الضغط في الولايات المتحدة. يؤثر هذا اللوبي ليس فقط من خلال الدعم المالي، بل أيضًا عبر تشكيل النقاش العام والسياسات الحكومية تجاه الشرق الأوسط (Mearsheimer & Walt, 2007, p. 118). ويعتمد اللوبي على آليات متعددة لضمان تأثيره المستمر:

١-الدعم المالي: يساهم في تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين السياسيين المؤيدين لإسرائيل، كي يضمن دعمهم بعد وصولهم إلى السلطة (AIPAC, n.d.).

٢-التأثير على الرأي العام: يعمل اللوبي الاسرائيلي على صياغة النقاش الإعلامي والأكاديمي حول القضايا المتعلقة بإسرائيل، بهدف كسب الدعم الشعبي لمواقفها (Mearsheimer & Walt, 2007, p. 111).

٣-الضغط المباشر: يمارس ضغطًا مباشرًا على أعضاء الكونغرس والبيت الأبيض لتمرير قرارات تدعم مصالح إسرائيل، مثل المساعدات العسكرية والاقتصادية، وفرض العقوبات على خصومها الإقليميين. كما إن له دور فعال في توجيه السياسات الأمريكية تجاه الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، وأثر بشكل كبير على المواقف الأمريكية بشأن إيران. وقد عمل اللوبي بشكل ضاغط على دفع الإدارة الأمريكية لفرض عقوبات صارمة على طهران، معتبرًا برنامجها النووي تهديدًا وجوديًا لإسرائيل (Scholars' Bank, n.d.).

ب-جماعات الضغط النفطية: تأمين المصالح الاقتصادية

تُعدّ جماعات الضغط النفطية من أبرز القوى غير الرسمية التي تُشكّل ملامح السياسة الخارجية الأمريكية، خاصةً في مناطق الشرق الأوسط الغنية بالبترول. يعكس نفوذ هذه الجماعات الأهمية الاستراتيجية للنفط كمورد أساسي للاقتصاد العالمي، وتأثيره المباشر على الأمن القومي للولايات المتحدة. وتحمي هذه الجماعات المصالح الاقتصادية الضخمة لشركات النفط الكبرى مثل شركتي (إكسون موبيل) و(شيفرون)، وتسعى لضمان استقرار تدفق إمدادات النفط إلى الأسواق العالمية بأسعار مستقرة. يرتبط هذا الهدف بشكل وثيق بالقرارات السياسية، حيث تدعم هذه الجماعات السياسات التي تخدم مصالحها في الخارج، حتى وإن تعارضت مع الأهداف المعلنة كالديمقراطية أو حقوق الإنسان. كما إن الشركات النفطية الكبرى، بتأثيرها، تعمل على ربط الأمن الأمريكي بمصالحها التجارية في الخارج (Klare, 2004, p. 25).

وتستخدم جماعات الضغط النفطية آليات متطورة لضمان نفوذها:

١-التمويل السياسي: تساهم هذه الجماعات بتمويل الحملات الانتخابية للمرشحين الذين يدعمون مصالحها، مما يضمن وجود حلفاء لها في الكونغرس والبيت الأبيض.

٢-الضغط المباشر: تمارس عن طريق وكلائها ضغطًا مباشرًا على المشرّعين والمسؤولين التنفيذيين لتمرير تشريعات وسياسات تخدم أهدافها، مثل تخفيف القيود البيئية أو دعم التحالفات الاستراتيجية في الشرق الأوسط.

٣-استغلال الدراسات الأكاديمية: تعمل على تمويل الدراسات والابحاث التي تدعم مصالحها، مما يوفر غطاءً فكريًا وقاعدة بيانات تحليلية تبرر مواقفها في النقاش العام والسياسي (Klare, 2004, p. 119).

إن هذا النفوذ يثير تساؤلات جدية حول مدى خدمة السياسة الخارجية الأمريكية للمصالح الوطنية في المقام الأول، وتلبية الوعود للجمهور الانتخابي، أم أنها تتأثر بشكل كبير بأجندات خاصة لهذه الجماعات. تُظهر التجربة السياسية الأمريكية أن جماعات الضغط تمتلك القدرة على إعادة صياغة أولويات السياسة الخارجية بما يتماشى مع مصالحها الاقتصادية والسياسية. فلوبي الدفاع، على سبيل المثال، يؤثر في سياسات الإنفاق العسكري الأمريكي في مناطق مثل الشرق الأوسط وآسيا، ويدعم برامج تسلح محددة لتعزيز التفوق العسكري الأمريكي (عبد الكريم، ٢٠١٧، ص. ١٥). وتعمل جماعات الضغط على توجيه صناع القرار عبر تحليلات وأبحاث استراتيجية، ما يربط القوة الاقتصادية بالتأثير السياسي. كما تلعب دورًا في صياغة الرأي العام، ونشر التوصيات السياسية، وعقد ورش عمل مشتركة مع الهيئات الحكومية والمؤسسات الدولية، لتعزيز العلاقة بين البحث الأكاديمي والسياسات العملية (الزيود، ٢٠٢٠، ص. ٩٣). تكشف جماعات الضغط كيف يمكن للمصالح الخاصة أن تحدد السياسة الخارجية لدولة عظمى، ليس فقط عبر الضغط المالي، بل من خلال التحكم بالمعلومات، وتوجيه الرأي العام، وصياغة الأجندة الاستراتيجية للحكومة، ما يعكس تحديات الديمقراطية الأمريكية في تحقيق توازن بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة (الخفاجي، ٢٠١٨، ص. ٧٤).

ج/ نفوذ المال والسلاح: تأثير لوبي الشركات الدفاعية على السياسة الخارجية الأمريكية

مارس "المجمع الصناعي العسكري" — والجهات الدفاعية الخاصة في قلبه — دورًا لا يُستهان به في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تتداخل مصالح الشركات الدفاعية مع صانعي القرار ليظهر تأثير اقتصادي-سياسي عميق (Mills, 1956, pp. 9, 23؛ Hartung, 2011, pp. 45–47, 132).

تعتبر "لوكهيد مارتن" و"بوينغ" من أبرز الفاعلين في هذا المجال. بذلك، يُنظر إلى الأولى أحيانًا باعتبارها "العمود الفقري" للمجمع الصناعي العسكري الأمريكي (Hartung, 2011, pp. 45–47)، خصوصًا

عبر برنامج F-35 الذي ظل رمزًا لبذخ الإنفاق الدفاعي رغم الانتقادات الفنية والتكلفة المرتفعة (Hartung, 2011, p. 132). أما "بوينغ" فتواصل لعب دور استراتيجي في كل من القطاعات العسكرية والتجارية، ما يجعلها جزءًا محوريًا من منظومة القوة الأمريكية، لا سيما في ظل التشابك بين مصالحها التجارية والاعتبارات الجيوسياسية (Singer, 2003). وتستثمر الشركات الضخمة في التأثير السياسي من خلال:

١-التبرعات والحملات الانتخابية — وفقًا لبيانات OpenSecrets، تخصص مليارات الدولارات عبر التبرعات واللوبي لضمان الوصول إلى صانعي القرار (OpenSecrets, 2023).

٢-الباب الدوار — وهي ظاهرة انتقال كبار المسؤولين العسكريين والحكوميين إلى مناصب تنفيذية أو مستشارية لدى الشركات الدفاعية، بعد انتهاء فترة خدمتهم في الحكومة، ما يعزز قدرة هذه الشركات على التأثير (Warren, 2023؛ National Priorities, 2023).

٣-الوكالات البحثية والأفكار — تمول الشركات الصناعية مراكز بحثية تعمل على نشر رؤى تدعم رفع الإنفاق العسكري وسياسات تصدير سلاح مروّجة، ما يُمكّنها من توجيه النقاش العام وصانعي القرار عبر الذريعة العلمية (MERIP, 2020).

بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٤، حولت وزارة الدفاع الأمريكية نحو ٢,٤ تريليون دولار إلى مقاولين عسكريين خاصين، بما في ذلك عقود بقيمة ٧٧١ مليار دولار لشركات مثل لوكهيد مارتن وبوينغ (Quincy Institute/Brown, 2025) - ما يعكس عمق حضور القطاع الخاص، لا سيما لوبي السلاح، في ميزانية الأمن القومي. كما أن الإدارة الأمريكية الحالية تفكر في الاقتراض جزئيًا في شركات دفاعية مثل لوكهيد مارتن وبوينغ، باعتبارها "أذرعًا للدولة" بسبب اعتمادها شبه الكلي على عقود الحكومة (Reuters/Washington Post, August 2025).

تواجه هذه "الشراكة الجزئية" انتقادات قوية من الخبراء الاقتصاديين الذين يحذرون من أن هذا التوجّه يهدد الابتكار ويحوّل الصناعة إلى نموذج أقرب إلى الدولة الرأسمالية (Defense News, August 2025). وهناك دول أوروبية تراجع اعتمادها على الصناعات الدفاعية الأمريكية، خاصة بعد سياسات واشنطن غير المتوقعة وسيطرة الشركات الأمريكية، إذ تتجه نحو تعزيز إنتاجها الدفاعي المحلي (Washington Post, March 2025).

توضح هذه المعطيات بأن السياسة الخارجية الأمريكية — خصوصًا تلك القائمة على القوة والهيمنة الدولية — لم تعد مجرد نتاج إرادة سياسية، بل هي ناتج لتحالف متين بين الدولة والشركات الدفاعية. هذا التحالف يعيد صياغة آليات صنع القرار ليجعل المصالح الاقتصادية في قلب السياسة الخارجية، ما يثير أسئلة جوهرية حول: شفافية القرار السياسي، الاستقلال الاستراتيجي للدولة وأخلاقيات الإنفاق العام في زمن متغيّر.

الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية: آليات التأثير والتحديات

تطور دور الإعلام في السياسة الخارجية الأمريكية من مجرد ناقل للمعلومات إلى قوة فاعلة تشارك في صياغة الأجندات وتوجيه الرأي العام، وهو ما انعكس بشكل مباشر على عملية صنع القرار. ومع صعود الإعلام الجديد، أصبحت العلاقة بين وسائل الإعلام والسياسة الخارجية أكثر تعقيدًا وتأثيرًا.

١. الإعلام كأداة لتشكيل السياسة الخارجية

يلعب الإعلام دورًا حاسمًا في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية من خلال عدة آليات:

تحديد الأجندة وصياغة الواقع: لا ينقل الإعلام الواقع كما هو، بل "يؤطّره" بمعايير تخدم أجندات سياسية محددة. يؤكد ماكسويل ماكومبس ودونالد شو في نظرية "تحديد الأجندة" (Agenda-Setting) أن الإعلام يوجه الجمهور نحو ما ينبغي التفكير فيه من خلال ترتيب الأخبار وتسليط الضوء على قضايا معينة (McCombs & Shaw, 1972, p. 177). هذا التأطير يصوغ ما يراه الجمهور وما يُحجب

عنه من القضايا الدولية، عبر اختيار القصص وزوايا التغطية، مما يوجه الاهتمام العام ويدعم مسارًا سياسيًا معينًا (كاظم، ٢٠١٩، ص. ٤٥).

القوة الناعمة والدبلوماسية العامة: يُعد الإعلام الأمريكي أحد أبرز مكونات القوة الناعمة (Soft Power) الأمريكية، وهو مفهوم صاغه جوزيف ناي. فمن خلال محتواه الثقافي وقيمه، يعمل الإعلام على تعزيز صورة الولايات المتحدة في الخارج، مما يخدم أهداف سياستها الخارجية (Nye, 2011, pp. 205-210). كما أصبح الإعلام الجديد أداة أساسية في الدبلوماسية العامة، حيث تستخدم وزارة الخارجية الأمريكية منصات مثل تويتر وفيسبوك لتعزيز صورتها وقيمها ومواجهة الروايات المعادية، مما أدى إلى ظهور مفهوم "القوة الذكية" (نصيف، ٢٠٢٠، ص. ٢٠١).

الضغط على صناع القرار والتعبئة الشعبية: تُظهر الدراسات أن التغطية الإعلامية المكثفة للأزمات الإنسانية تخلق ضغوطًا دبلوماسية قوية على صناع القرار، مما يضطرهم للتدخل. في هذه الحالة يمارس الإعلام دوره كـ"صانع أزمات" واضعًا الحكومات تحت المجهر العام، مما يجعل خيار عدم التدخل باهظ التكلفة سياسيًا (عبدالله، ٢٠٢١، ص. ١٠٢). وقد لعبت وسائل الإعلام دورًا بارزًا في حشد الدعم الشعبي لتدخلات خارجية، فالتغطية الإعلامية لحرب فيتنام ساهمت في تآكل الدعم الشعبي (Hallin, 1986, p. 112)، بينما ساهمت تغطية قضايا مثل البوسنة وكوسوفو في دعم التدخل العسكري.

٢. الإعلام الجديد: من "أثر سي إن إن" إلى "أثر تويتر"

شهد تأثير الإعلام تحولًا جذريًا من "أثر سي إن إن" (CNN Effect) في التسعينيات، حيث كانت التغطية المباشرة للأزمات الإنسانية تدفع صناع القرار للتدخل، إلى ما يُعرف بـ"أثر تويتر" (Twitter Effect) في العصر الرقمي. لقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي منصة مباشرة لتواصل المسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين مع الجماهير العالمية، متجاوزين الإعلام التقليدي. على سبيل المثال، خلال فترة الربيع العربي، أثبتت هذه المنصات قدرتها على تعبئة الجماهير، مما أحدث تحولًا في أولويات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة (Falkenstein & St. John, 2018, p. 115).

٣. التحديات والانتقادات

رغم قوة الإعلام، يواجه دوره تحديات متعددة تثير جدلاً حول مصداقيته:

التحيز وتضارب المصالح: يؤكد إدوارد هيرمان ونوعم تشومسكي في كتابهما Manufacturing Consent أن وسائل الإعلام تعمل كأداة لنقل رسائل النخب السياسية والاقتصادية بهدف خدمة مصالحها، مما يجعلها عرضة للتحيز والتلاعب (Herman & Chomsky, 1988, p. 2). كما أن مالكي وسائل الإعلام قد يوظفونها لخدمة أجندات تجارية أو سياسية، مما يقلل من مصداقيتها (عبد الكريم، ٢٠١٩، ص. ٢١١).

انتشار المعلومات المضللة (Disinformation): تُعد المعلومات المضللة من أبرز التحديات في العصر الرقمي. تُستخدم منصات التواصل الاجتماعي من قبل دول أجنبية وأطراف غير حكومية لنشر الأكاذيب والتلاعب بالرأي العام في الداخل الأمريكي، مما يؤثر على القرارات الخارجية. وقد أشار خبراء إلى أن انتشار الأخبار الكاذبة جعل الإعلام أقل تأثيرًا في تشكيل رأي عام موحد (Pomerantsev, 2019, p. 27).

الاستقطاب المجتمعي: إن تنوع القنوات وتعدد وجهات النظر إلى حد التشتت، يعزز الانقسام المجتمعي ويقلل من بناء رأي عام موحد (Pariser, 2011, p. 49).

الإعلام ودوره في الحروب الحديثة

في الحروب الحديثة، أصبح دور الإعلام حاسمًا. ففي غزو العراق عام ٢٠٠٣، لعب الإعلام دورًا مركزيًا في تبرير التدخل من خلال نقل تقارير غير موثوقة حول "أسلحة الدمار الشامل" (Auerbach & Bloch-Elkon, 2005, p. 205). أما في الأزمات الأحدث مثل أوكرانيا ٢٠٢٢، فقد وظّف الإعلام الغربي تغطية النزاع لدعم الجهود الدبلوماسية والعسكرية.

يتضح أن الإعلام يلعب دورًا حاسمًا في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، فهو يحدد القضايا ذات الأولوية ويوفر الشرعية السياسية للتدخلات الخارجية، لكنه في الوقت نفسه قد يقع في فخ التحيز أو

التلاعب لصالح أجندات معينة. إن هذا الدور المركب يجعل الإعلام شريكًا أساسيًا في العملية السياسية الأمريكية، خصوصًا في قضايا السياسة الخارجية.

المبحث الرابع: الأحداث الرئيسية ودور المؤسسات في تشكيل السياسة الخارجية بعد ١١ سبتمبر

شكّلت هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ نقطة تحول جوهرية في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أعادت صياغة الاستراتيجيات وأبرزت الدور المتكامل للعديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع القرار. فقد دفعت هذه الهجمات إدارة الرئيس جورج بوش الابن إلى تبني **"عقيدة بوش Bush) " (Doctrine**، وهي نهج جديد يقوم على ثلاثة مبادئ رئيسية :**الحرب الاستباقية Preemptive)) (War**، التي تمنح الولايات المتحدة الحق في شن هجمات وقائية ضد التهديدات المحتملة؛ و**العمل الأحادي (Unilateralism)** ، الذي يسمح لها بالتحرك منفردة دون الحاجة إلى موافقة دولية؛ و**نشر الديمقراطية(Democracy Promotion)** ، كحل طويل الأمد لمشكلة الإرهاب (The White House, 2002).

هذا التحول الجذري في السياسة الخارجية لم يكن مجرد قرار رئاسي، بل كان نتاجًا لتفاعل معقد بين مختلف المؤسسات. فقد عكست وثيقة "استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠٠٢" هذا التحول بوضوح، مما أبرز الدور المركزي للبيت الأبيض ومجلس الأمن القومي في صياغة الاستراتيجيات الوطنية قبل أن تتولى مؤسسات أخرى مهمة التنفيذ.(The White House, 2002, p. 15)

جدول رقم (١)

المؤسسات والكيانات الأمريكية وأدوارها في صياغة السياسة الخارجية بعد أحداث ١١ سبتمبر

المؤسسة / الكيان	البيت الأبيض / مجلس الأمن القومي	وزارة الدفاع الأمريكية / الجيش	وزارة الأمن الداخلي	وسائل الإعلام
الدور الرئيسي	وضع الاستراتيجيات والسياسات الاستباقية	التخطيط والتنفيذ العسكري للتدخلات الدولية	حماية الحدود والبنية التحتية، تنسيق الأجهزة الأمنية	توجيه الرأي العام، دعم السياسات الاستباقية
المثال / الاقتباس	"تسعى الولايات المتحدة إلى منع تهديدات الإرهاب قبل أن تصل إلى أراضيها	الهجوم على أفغانستان كجزء من استراتيجية أوسع للقضاء على الإرهاب	"تتولى وزارة الأمن الداخلي مسؤولية تنسيق الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب.	تعزيز الخطاب المؤيد للتدخلات العسكرية والسياسات الخارجية

دور المؤسسات والكيانات في "الحرب على الإرهاب"

أظهرت حملة "الحرب على الإرهاب"، التي شملت غزوي أفغانستان والعراق، مدى تشابك الأدوار بين المؤسسات الحكومية والكيانات غير الرسمية:

المؤسسات الحكومية ودورها المحوري:

الدفاع والأمن : تحول تركيز وزارة الدفاع (البنتاغون) من الحروب التقليدية إلى **الحرب غير المتماثلة** ضد الكيانات غير الحكومية، مما استلزم إعادة هيكلة شاملة للوحدات والتدريبات (الأنصاري، ٢٠٠٨، ص. ١٦٧). وعلى المستوى الداخلي، قامت الحكومة بأكبر عملية إعادة هيكلة منذ عقود عبر تأسيس **وزارة الأمن الداخلي**، بهدف تنسيق الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب وحماية البنية التحتية (U.S. Department of Homeland Security, 2002, p. 2).

الاستخبارات :مارست وكالات الاستخبارات دورًا حاسمًا في تبرير غزو العراق من خلال تقديم معلومات حول وجود أسلحة دمار شامل، تبين لاحقًا عدم صحتها. هذا الفشل الاستخباراتي المؤسسي ساهم بشكل

مباشر في دعم قرار الحرب، مما يسلط الضوء على التأثير الكبير للمعلومات الاستخباراتية، حتى لو كانت مجانبة للحقيقة، على صنع القرار (الأنصاري، ٢٠٠٨، ص. ١٦٧).

تأثير الكيانات غير الحكومية:

مراكز الأبحاث :عملت مراكز الأبحاث المؤثرة، مثل **"مشروع القرن الأمريكي الجديد(PNAC) "**، على توفير الأساس الفكري للتدخل العسكري، حيث روجت لفكرة أن إسقاط نظام صدام حسين سيؤدي إلى نشر الديمقراطية في المنطقة، مما وفر أطرًا تحليلية وسياسية تبرر الغزو قبل وقوعه (Packer, 2007, p. 5).

وسائل الإعلام : أدى الإعلام الأمريكي دورًا حاسمًا في تهيئة الرأي العام لقبول الحرب. من خلال التغطية الموسعة التي ضخمت روايات الإدارة حول التهديد المزعوم، فقد ساهمت وسائل الإعلام في بناء توافق شعبي واسع لصالح الحرب (كاظم، ٢٠١٩، ص. ٤٥). كما أبرزت ظاهرة **"الصحافة المدمجة " (Embedded Journalism)** خلال حرب العراق العلاقة المعقدة بين المؤسسات العسكرية والإعلام، حيث سمحت للجيش بالسيطرة على المحتوى الإعلامي وتوجيه الرواية إلى الجمهور.

تداعيات طويلة الأمد على السياسة الأمريكية

أسهم هذا التفاعل المعقد بين المؤسسات الحكومية والكيانات غير الحكومية في صياغة سياسات أكثر قابلية للتسويق داخليًا وخارجيًا. لكن هذه الديناميكية أدت إلى تداعيات خطيرة، فقد تحولت حرب أفغانستان إلى "مستنقع" عسكري طويل الأمد، بينما أدى غزو العراق إلى زعزعة استقرار إقليمي وساهم في صعود تنظيمات إرهابية مثل داعش (يوسف، ٢٠١٥، ص. ٢١٢). كما كشفت هذه الأحداث أن صنع القرار الأمريكي بعد ١١ سبتمبر أصبح مرتبطًا بشبكة متكاملة من الفاعلين، مما يكشف أن فهم السياسة الخارجية للولايات المتحدة لا يمكن أن يكتمل دون تحليل الأدوار المتشابكة لهذه المؤسسات والكيانات.

المؤسسة / الكيان	البيت الأبيض / مجلس الأمن القومي	وزارة الدفاع الأمريكية / الجيش	وزارة الأمن الداخلي	وسائل الإعلام
الدور الرئيسي	وضع الاستراتيجيات والسياسات الاستباقية	التخطيط والتنفيذ العسكري للتدخلات الدولية	حماية الحدود والبنية التحتية، تنسيق الأجهزة الأمنية	توجيه الرأي العام، دعم السياسات الاستباقية
المثال / الاقتباس	"تسعى الولايات المتحدة إلى منع تهديدات الإرهاب قبل أن تصل إلى أراضيها	الهجوم على أفغانستان كجزء من استراتيجية أوسع للقضاء على الإرهاب	"تتولى وزارة الأمن الداخلي مسؤولية تنسيق الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب.	تعزيز الخطاب المؤيد للتدخلات العسكرية والسياسات الخارجية

العلاقات مع روسيا والصين: إعادة تشكيل السياسة الخارجية في ظل النظام العالمي الجديد

بعد نهاية الحرب الباردة، واجهت السياسة الخارجية الأمريكية تحديًا جديدًا تمثل في إدارة علاقاتها مع القوتين الصاعدتين، روسيا والصين. لم تعد السياسات تُبنى على معادلات الحرب الباردة التقليدية، بل تحولت إلى مزيج معقد من التنافس والتعاون. يُظهر هذا الواقع مدى أهمية المؤسسات الرسمية، مثل البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي، في صياغة استراتيجيات متكاملة تُوازن بين المصالح الأمريكية والصراع المتزايد على النفوذ في النظام العالمي الجديد (Pifer, 2014, p. 23؛ الشيخ، ٢٠١٩، ص. ٤٥).

العلاقات مع روسيا: من "إعادة الضبط" إلى تصاعد التوتر

في بداية الألفية، سعت الولايات المتحدة إلى تحسين علاقاتها مع روسيا من خلال سياسة "إعادة الضبط" التي تبنتها إدارة أوباما، بهدف تخفيف التوترات الجيوسياسية الموروثة. إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل بعد تدخل روسيا في جورجيا عام ٢٠٠٨، وضمها لشبه جزيرة القرم في ٢٠١٤ (U.S. Department of State, 2010, p. 2; Karatnycky, 2023, p. 5). هذا التحول الجذري أبرز دور المؤسسات

الأمريكية في تحليل المعلومات الاستخباراتية وتقييم المخاطر، مما سمح لها بتقديم توصيات استراتيجية للبيت الأبيض، وتنسيق استجابة قوية.

في مواجهة هذا التصعيد، اعتمدت الولايات المتحدة على مزيج من الأدوات، شملت الدبلوماسية القوية والعقوبات الاقتصادية، مع الحفاظ على قنوات الحوار لتجنب مواجهة عسكرية مباشرة تؤدي الى ارباك عالمي شديد، هنا مارست المؤسسات الحكومية، مثل وزارة الخارجية ووزارة الخزانة، دورًا محوريًا في صياغة وتنفيذ عقوبات اقتصادية مدروسة على قطاعي الطاقة والبنوك الروسية. كانت الأجهزة الاستخباراتية حاسمة في متابعة تأثير هذه العقوبات، مما يؤكد على أن صنع القرار في القضايا المعقدة يعتمد على تنسيق الأدوار بين المؤسسات المختلفة (Pifer, 2014, p. 28, 31؛ الشيخ، ٢٠١٩، ص. ٥٥، ٥٧).

العلاقات مع الصين: استراتيجية "الاحتواء الناعم"

بشكل مختلف، تبنت الولايات المتحدة نهجًا استراتيجيًا تجاه الصين يُعرف بـ "الاحتواء الناعم". يركز هذا النهج على دمج الصين في النظام الاقتصادي العالمي، كما حدث عند انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، مع مراقبة تطوراتها العسكرية والسياسية عن كثب (Zakaria, 2008, p. 56). كان الهدف من هذه الاستراتيجية هو الاستفادة من النمو الاقتصادي للصين مع الاقرار بعدم جدوى كبحه أو إعاقته بشكل مجزي، مع منعها من التحول إلى تهديد استراتيجي مباشر (Mueller, 2023, p. 4؛ الشيخ، ٢٠١٩، ص. ٦٠). ولتحقيق ذلك، تعاونت وزارة الدفاع ووزارة الخارجية في تعزيز التعاون العسكري مع حلفاء الولايات المتحدة في منطقة آسيا-المحيط الهادئ، مثل اليابان وأستراليا وكوريا الجنوبية، للحفاظ على التفوق والردع العسكري. كما عكس استخدام القوة الناعمة، من خلال برامج التبادل الثقافي والتعليمي، دور المؤسسات غير العسكرية في دعم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية عبر نشر القيم الديمقراطية وتعزيز النفوذ الأمريكي بشكل غير مباشر (Zakaria, 2008, p. 57؛ الشيخ، ٢٠١٩، ص. ٦).

جدول رقم (٢)

المؤسسات والكيانات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه روسيا والصين بعد الحرب الباردة

المؤسسة / الكيان	الدور الرئيسي	أمثلة وتطبيقات	لتأثير على صنع القرار
البيت الأبيض	القيادة الاستراتيجية وصنع السياسات العليا	وضع استراتيجيات "إعادة الضبط" مع روسيا و"الاحتواء الناعم" مع الصين	تحديد الأولويات الوطنية وتوجيه المؤسسات الأخرى لتنفيذ السياسات
مجلس الأمن القومي	التحليل الاستخباراتي وتقييم المخاطر	جمع وتحليل المعلومات حول التهديدات الروسية والصينية، وتقديم توصيات للبيت الأبيض	ضمان أن قرارات السياسة الخارجية مستندة إلى تقييم شامل للمخاطر والفرص
وزارة الدفاع (البنتاغون(	التخطيط العسكري والتحالفات	تعزيز التفوق العسكري في آسيا–المحيط الهادئ، وخطط التعاون مع اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا	تقديم خيارات عسكرية واستراتيجية لدعم القرارات السياسية، وضبط التوازن بين القوة والردع
وزارة الخارجية	الدبلوماسية وإدارة العلاقات الدولية	التفاوض مع روسيا بشأن العقوبات، وإدارة العلاقات مع الصين وحلفائها الإقليميين	ضمان التواصل الدبلوماسي وتطبيق العقوبات أو الاتفاقات الدولية بما يتسق مع الاستراتيجية الأمريكية

المؤسسة / الكيان	الدور الرئيسي	أمثلة وتطبيقات	لتأثير على صنع القرار
الإعلام ووسائل الإعلام غير الحكومية	توجيه الرأي العام الأمريكي	تغطية السياسات الأمريكية تجاه روسيا والصين، ودعم فهم الجمهور لسياسات التوازن والتعاون	تعزيز الشرعية الشعبية للسياسات الحكومية، وزيادة الضغط على صناع القرار للالتزام بالاستراتيجية

الاتفاق النووي الإيراني: شبكة معقدة من المصالح والضغوط

لم يكن الاتفاق النووي الإيراني لعام ٢٠١٥ مجرد إنجاز دبلوماسي، بل كان تتويجًا لعملية معقدة من التفاعل بين المؤسسات الحكومية والكيانات غير الرسمية. يُبرز هذا الاتفاق أن السياسة الخارجية الأمريكية ليست محكومة بالاعتبارات الأمنية والدبلوماسية فحسب، بل هي نتاج شبكة من التأثيرات المتبادلة بين القوى الداخلية والخارجية. وكشف النقاش حوله كيف يمكن للضغط السياسي أن يسرع أو يبطئ خطوات التفاوض الرسمية ويحدد في النهاية مصير الاتفاق (Wuthnow, 2016, p. 5).

تأثير الكيانات غير الحكومية في صياغة الاتفاق

لعبت الكيانات غير الحكومية دورًا محوريًا في تشكيل النقاش العام والسياسي حول الاتفاق.

جماعات الضغط (اللوبيات): من الطبيعي أن يبرز اللوبي المؤيد لإسرائيل كأحد أبرز المعارضين للاتفاق. وسعى بنشاط حثيث لإقناع الكونغرس والرأي العام بأن الاتفاق لا يوفر ضمانات كافية لمنع إيران من تطوير سلاح نووي، وأنه يمثل تهديدًا لأمن إسرائيل (Walt & Mearsheimer, 2007, p. 210). يُظهر هذا بوضوح كيف يمكن للضغوط السياسية الداخلية أن تحدد مسار القرار، حتى في مواجهة الجهود الدبلوماسية الرسمية.

مراكز الأبحاث: في المقابل، قدمت مراكز أبحاث مرموقة مثل مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ومعهد بروكينغز دعمًا فكريًا للاتفاق. من خلال تحليلاتها، روجت هذه المراكز لفكرة أن الدبلوماسية هي الخيار الأكثر أمانًا لتجنب صراع عسكري جديد. وأسهمت في صياغة الرواية السياسية وتوفير الأساس التحليلي الذي اعتمدت عليه الإدارة، ما يؤكد العلاقة المباشرة بين البحث الأكاديمي وصنع القرار (Laipson, 2015, p. 2).

دور المؤسسات الحكومية والإعلام: لم تكن المؤسسات الحكومية مجرد منفذ للسياسات، بل كانت جهات فاعلة ومؤثرة في توجيه الضغوط الداخلية وتفسير التحليلات الفكرية.

المؤسسات الحكومية: كانت وزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، والبيت الأبيض عناصر مركزية في مراجعة التقييمات الاستخباراتية وتحديد المخاطر، وصياغة الموقف الأمريكي النهائي تجاه الاتفاق (Wuthnow, 2016, p. 6). تُظهر هذه الديناميكية الداخلية كيف تعمل الأجهزة الحكومية على دمج المعلومات الاستخباراتية مع الضغوط السياسية لصياغة موقف موحد.

وسائل الإعلام: ساهم الإعلام الأمريكي في تأجيج الجدل حول الاتفاق وتعميق الاستقطاب السياسي. ركزت القنوات المحافظة على مخاطره الأمنية، بينما أبرزت القنوات الليبرالية فوائده الدبلوماسية، مما عكس الانقسام العميق في المواقف السياسية داخل البلاد (Dashti & Ghasemi Tari, 2020, p. 245). يُظهر هذا الدور المحوري كيف يُعد الإعلام وسيطًا رئيسيًا في تشكيل الرأي العام، وهو ما يؤثر بدوره على قدرة صناع القرار على المضي قدمًا في سياساتهم.

يُظهر الاتفاق النووي الإيراني أن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية هي نتاج توازن دقيق بين المصالح المتعددة للقوى الحكومية وغير الحكومية. هذه المرونة والقدرة على التكيف مع التناقضات الداخلية جعلت القرار الأمريكي حول الاتفاق أكثر قابلية للتغير مع التحولات السياسية الدولية، كما حدث عند انسحاب إدارة ترامب منه لاحقًا (Koch, 2023, p. 241). وهذا يؤكد أن أي سياسة

خارجية أمريكية هي نتاج توازن بين المصالح المتعددة، مما يجعلها مرنة ولكنها في نفس الوقت معرضة للتقلبات.

الخاتمة والاستنتاجات:

تشكل السياسة الخارجية الأمريكية شبكة معقدة ومتداخلة من المؤسسات الرسمية مثل الرئاسة، الكونغرس، وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، إلى جانب مؤسسات غير رسمية كوكالات الاستخبارات، مراكز الأبحاث، وجماعات الضغط، مع دور مؤثر للإعلام في تشكيل الرأي العام. بعد الحرب الباردة، شهدت السياسة الأمريكية تحولات جوهرية مع تحديات جديدة أبرزها الإرهاب الدولي وصعود قوى عالمية جديدة، مما دفعها لاعتماد استراتيجيات شاملة تجمع بين القوة العسكرية، الدبلوماسية، والتحليل الاستخباراتي. ويظهر التنسيق بين هذه العناصر قدرة الولايات المتحدة على حماية مصالحها الاستراتيجية وتحقيق أهدافها العالمية، مع التكيف المستمر مع المتغيرات الدولية والتوازن بين المنافسة والتعاون مع القوى الكبرى مثل روسيا والصين. ويمكن استخلاص النتائج التالية:

١-تحول طبيعة التهديدات :بعد الحرب الباردة، لم تعد التهديدات تأتي فقط من دولة منافسة كبرى، بل أصبحت متعددة المصادر والطبيعة، تشمل الإرهاب، الانتشار النووي، والأزمات الاقتصادية العالمية.

٢-تعدد مستويات صنع القرار :السياسة الخارجية الأمريكية لم تعد حكراً على الرئيس والكونغرس فقط، بل تشمل مؤسسات غير رسمية مثل مراكز الأبحاث واللوبيات الاقتصادية، ما يجعل القرار أكثر تعقيداً وتفاعلية.

٣-أهمية القوة الناعمة والاقتصادية :القوة العسكرية وحدها لم تعد كافية، بل أصبح التوظيف الذكي للدبلوماسية الاقتصادية والإعلامية جزءاً أساسياً من السياسة الخارجية الأمريكية.

٤-التحديات المستقبلية تتطلب مرونة واستشرافاً :التغيرات المستمرة في النظام الدولي، مثل صعود الصين وروسيا والتقنيات الحديثة، تجعل من الضروري تطوير أدوات استشرافية وسياسات ديناميكية قادرة على التكيف مع هذه المتغيرات.

٥-التوازن بين المصلحة والقيم :الحفاظ على النفوذ الأمريكي يحتاج إلى موازنة دقيقة بين حماية المصالح الاستراتيجية والالتزام بالقيم والمعايير الدولية لضمان الاستدامة والشرعية على الساحة الدولية.

التوصيات:

١-تعزيز المرونة الدبلوماسية :على الحكومات المستهدفة من صانعي السياسة الأمريكية مواصلة تطوير أدوات دبلوماسية مرنة تتكيف مع التحولات العالمية المستمرة، بما في ذلك التحديات الاقتصادية والتكنولوجية والصراعات الإقليمية.

٢- إدارة النفوذ الإعلامي واللوبيات : يجب العمل على فهم آليات التوازن بين دور الإعلام واللوبيات في التأثير على صانع القرار الامريكي، والاستفادة منها في مراعاة المصالح الوطنية العراقية.

٤-التحديات متعددة الأبعاد :يجب الاستفادة من التحولات العالمية المستمرة، مثل صعود قوى اقتصادية جديدة، والتهديدات السيبرانية، والأزمات المناخية، كونها تشكل تحديات استراتيجية لمؤسسات صنع السياسة الخارجية الامريكية في خدمة قضايانا الوطنية والقومية .

٥-تعزيز البحث العلمي والسياسات القائمة على الأدلة :الاستفادة من الدراسات الأكاديمية والمراكز البحثية لتطوير سياسات خارجية قائمة على تحليل معمق للبيانات والاتجاهات العالمية، بما يضمن قدرة أفضل على التنبؤ بالأزمات المستقبلية.

قائمة المصادر

أولًا: الوثائق الأجنبية

The White House. (2002). The National Security Strategy of the United States of America. Washington, D.C.: The White House.

U.S. Constitution. (1787). Article I, Section 8. National Archives. https://www.archives.gov/founding-docs/constitution-transcript

U.S. Department of Defense. (2017). Annual Defense Report 2017. Washington, DC: U.S. Government Printing Office.

U.S. Department of Defense. (2025). Annual Defense Report 2025. Washington, DC: U.S. Government Printing Office.

U.S. Department of Homeland Security. (2002). Homeland Security Act of 2002. Washington, DC.

U.S. Department of State. (2017). Foreign Policy Handbook. Washington, DC: U.S. Government Publishing Office.

U.S. Department of State. (2017). Annual Report on the Department of State's Activities. Washington, DC: U.S. Government Publishing Office.

U.S. Department of State. (2018). 2018 Country Reports on Human Rights Practices: Israel and the Golan Heights. Washington, DC: U.S. Government Publishing Office.

ثانيًا: الكتب الأجنبية

Allison, G. T. (1971). Essence of decision: Explaining the Cuban missile crisis. Little, Brown.

Bacevich, A. J. (2002). American empire: The realities and consequences of U.S. diplomacy. Harvard University Press.

Bamford, J. (1982). The puzzle palace: Inside the National Security Agency, America's most secret intelligence organization. Houghton Mifflin.

Brzezinski, Z. (1997). The grand chessboard: American primacy and its geostrategic imperatives. Basic Books.

Carter, R. G. (2020). Making US foreign policy. Lynne Rienner Publishers.

Drezner, D. W. (2017). The ideas industry: How the intellectuals sold out to the influencers. Oxford University Press.

-Hartung, W. D. (2011). Prophets of war: Lockheed Martin and the making of the military-industrial complex. New York: Nation Books. pp. 45–47, 132.

Hooker, R. D. (2014). The grand strategy of the United States. National Defense University Press.

Ikenberry, G. J. (2011). Liberal leviathan: The origins, crisis, and transformation of the American world order. Princeton University Press.

Kennan, G. F. (1951). American diplomacy. University of Chicago Press.

-Mills, C. W. (1956). The power elite. New York: Oxford University Press. pp. 9, 23.

Nye, J. S. (2004). Soft power: The means to success in world politics. PublicAffairs.

Nye, J. S. (2011). The future of power. PublicAffairs.

Packer, G. (2007). The assassins' gate: America in Iraq. Farrar, Straus and Giroux.
Rothkopf, D. (2005). Running the world: The inside story of the National Security Council and the architects of American power. PublicAffairs.
Schiller, H. I. (1976). Communication and cultural domination. International Arts and Sciences Press.
-Singer, P. W. (2003). Corporate warriors: The rise of the privatized military industry. Ithaca: Cornell University Press.
Stone, D. (1997). Capturing the political imagination: Think tanks and the policy process. Routledge.
Walt, S. M. (2018). The hell of good intentions: America's foreign policy elite and the decline of U.S. primacy. Farrar, Straus and Giroux.
Zakaria, F. (2008). The post-American world. W. W. Norton & Company.

ثالثًا: الكتب العربية والمعربة

الأنصاري، م. ج. (٢٠٠٨). نقد الخطاب السياسي الأمريكي. دار الساقي.
سليم، محمد السيد. (٢٠٠١). تحليل السياسة الخارجية. بيروت: دار الجيل.
الشيخ، ع. (٢٠١٩). تأثير التحالفات الدولية على السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة. دار الفكر العربي.
كاظم، ع. (٢٠١٩). نظريات الإعلام: التأطير، الأجندة، والسيطرة. دار المناهج للنشر والتوزيع
الكيالي، عبد الوهاب. (١٩٩٨). الموسوعة السياسية (الجزء الخامس). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
كيسنجر، هنري. (١٩٩٤). الدبلوماسية. ترجمة عبد الله إبراهيم. القاهرة: دار الشروق.
مقلد، إسماعيل صبري. (١٩٨٨). السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية. القاهرة: دار قباء.

خامسًا: المقالات في الدوريات الأجنبية

Abebe, D. (2009). Great power politics and the structure of foreign relations. Columbia Law Review, 109(6), 1351–1392. https://doi.org/10.2139/ssrn.1505123
-Defense News. (2025, August).
Gelpi, C., Feaver, P. D., & Reifler, J. (2005/2006). Success matters: Casualty sensitivity and the war in Iraq. International Security, 30(3), 7–46.
Gerges, F. A. (2013). What changes have taken place in US foreign policy towards Islamists? Contemporary Arab Affairs, 6(2), 189–197.
McCombs, M. E., & Shaw, D. L. (1972). The agenda-setting function of mass media. Public Opinion Quarterly, 36(2), 176–187.
-Middle East Research and Information Project (MERIP). (2020). The military-industrial think tank complex. Retrieved from https://merip.org
-National Priorities Project. (2023). Military spending and the revolving door. Retrieved from https://www.nationalpriorities.org
-OpenSecrets. (2023). Defense sector: Lobbying, contributions and influence. Center for Responsive Politics. Retrieved from https://www.opensecrets.org

-Quincy Institute for Responsible Statecraft & Brown University. (2025). Pentagon contracts tracker 2020–2024. Retrieved from https://quincyinst.org
-Reuters. (2025, August). Biden administration considers partial state stakes in defense giants Lockheed Martin, Boeing. Retrieved from https://www.reuters.com
-The Washington Post. (2025, March). Europe weighs defense autonomy as U.S. arms giants dominate supply chains. Retrieved from https://www.washingtonpost.com

سادسًا: المقالات في الدوريات العربية

الخفاجي، أ. ج. (٢٠١٨). دور جماعات الضغط والمصالح في صنع القرار الأمريكي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
الزيود، ع. (٢٠٢٠). جماعات الضغط: دراسة تحليلية لدورها في السياسة الخارجية الأمريكية. مجلة العلوم السياسية، (١٢).
عبد الكريم، م. (٢٠١٧). النفوذ العسكري في صنع القرار الأمريكي: دراسة حالة لوبي الدفاع. المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية.
عبدالله، م. (٢٠٢١). الإعلام والتدخلات الإنسانية في السياسة الخارجية الأمريكية. مجلة الدراسات الاستراتيجية، ٧(١)، ٩٩–١٢٠.
نصيف، ع. (٢٠٢٠). الدبلوماسية العامة الأمريكية والقوة الذكية: دراسة حالة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. مجلة آفاق استراتيجية، ٣(٩)، ١٩٥–٢١٥.

سابعًا: مصادر الإنترنت

AIPAC. (n.d.). The largest pro-Israel PAC in America. https://www.aipac.org/
Carnegie Endowment for International Peace. (2024). Annual Report 2024. https://carnegieendowment.org/about/annual-report
Council on Foreign Relations. (2023, May 19). How do forces outside government influence policymaking? https://education.cfr.org/learn/reading/how-do-forces-outside-government-influence-policymaking
Council on Foreign Relations. (2024). Annual Report 2024. https://www.cfr.org/annual-report
CSIS. (2025). Redefining deterrence: The impact of emerging technologies on nuclear and conventional military forces. https://nuclearnetwork.csis.org/redefining-deterrence-the-impact-of-emerging-technologies-on-nuclear-and-conventional-military-forces/
RAND Corporation. (2023). Annual Report 2023. https://www.rand.org/pubs/corporate_pubs/CPA1065-4.html
The Brookings Institution. (2023). Brookings annual report 2023. https://www.brookings.edu/about-us/annual-report/
The Heritage Foundation. (2023). Annual report 2023. https://www.heritage.org/annual-report
مركز الجزيرة للدراسات. (٢٠٢٠). الصراع الأميركي-الصيني وأثره على النظام الدولي. https://studies.aljazeera.net/ar/article/4860
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. (٢٠٢١). التنافس الأميركي – الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة https://democraticac.de/?p=83905 .

.مركز كارنيغي للشرق الأوسط. (٢٠٢٢). الولايات المتحدة وروسيا في أوكرانيا: حربٌ بالوكالة؟ https://carnegieendowment.org/2022/07/13/ar-event-791